وزارة التعليـــم العـــالـــي والبحـــث العلمـــي

المركـــز الجـامعـــي بلحـــاج بـــوشعيـــب

عيـــن تمـــوشنـــت

معهـــد العلـــوم الاقتصـــاديـــة والتسيير والعلوم التجارية

مذكـــرة تخـــرج لنيـــل شهـــادة الماستر

تخـــصـــص: مالية المؤسسة

دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القرض دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية - BADR -

من إعداد الطالبة :

- تيوزغو رانيا.

تحت إشراف الاستاذة :

أوكبدان سناء .

ا.قريش محمد	المركز الجامعي عين تموشنت	رئيسا
ا. اوكبدان سناء	المركز الجامعي عين تموشنت	مؤطرا
ا.اوجامع ابراهيم	المركز الجامعي عين تموشنت	مناقشا

السنـة الجـامعيـة: 2019-2020

تشكرات

اللّهم لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضا لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك و صلي اللهم و بارك على سيدنا محمد عليه أفضل الصلوات و أزكى التسليم.

نتقدم بجزيل الشكر و عظيم الامتنان لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل المتواضع الذي نسأل الله أن يجعله في ميزان حسناتنا خاصة إلى الأساتذة المؤطرة " أوكبدان سناء " و السادة الدكاترة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم اخذ عناء مناقشة هذا البحث العلمي.

إلى كل الأصدقاء و الأساتذة الذين رافقونا في دربنا الدراسي من الابتدائي حتى التخرج ولم يبخلوا علينا بتوجهاتهم و نصائحهم نسأل الله أن يبارك فيهم و يجازيهم عن كل خير وأن يوفقهم في حياتهم المستقبلية وأطال الله في عمرهم جميعا. إلى جميع طلبة، كلية العلوم الاقتصادية، تجارية و علوم التسيير وخاصة طلبة السنة الثانية ماستر تخصص مالية المؤسسة .

الإهداء

ولا اعتمادي و لا توفيقي إلاّ بالله و الحمد لله الذي هدانا إلى ما فيه الصواب و أنار قلوبنا و عقولنا بالعلم و المعرفة

بادئ ذي البدئ أهدي ثمرة عملي إلى نبع الحنان الذي لا ينفذ و التي جعلت يوم نجاحي يوما لنجاحها إلى قرة العين أمي الغالية "تيوزغو إكرام".

إلى صاحب الفضل في تربيتي و إلى الذي وثق بي دائما و بقدراتي و الذي دعمني و لم يبخل عليها بمساعداته المادية و المعنوية و الذي علمني أن العلم مال لا يزول أبي العزيز " تيوزغو عبد الحق " أطال الله غي عمره و أسعده الله في الدنيا و الآخرة.

إلى إخوتي: سارة و أيمن.

إلى الأصدقاء: طلحة إيمان ,سليماني شهرزاد,بن نافلة أسماء,بن صالح أحلام.

هـــيكـــل الـــدراســـــة

الفصل الأول: التحليل المالي

تمهيد

المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي .

المطلب الأول: ما هية التحليل المالي و الأطراف المستفيدة منه.

المطلب الثاني: معايير التحليل المالي و استخداماته.

المطلب الثالث: أهمية التحليل المالي في البنوك و أهدافه.

المبحث الثاني: علاقة المحاسبة بالمالية و التحليل المالي.

المطلب الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى المالية .

المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي .

المطلب الثالث: أهمية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى المالية.

الفصل الثاني: البنوك و القروض البنكية .

تمهيد

المبحث الأول: البنوك و القروض .

المطلب الأول: عموميات حول البنوك .

المطلب الثاني: مستويات منح قرض الاستغلال.

المطلب الثالث: خصائص القروض البنكية و مصادر تمويلها.

المبحث الثاني: سياسة الإقراض .

المطلب الأول: مفهومها , مكوناتها و أهدافها .

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة عليها.

المطلب الثالث: الإجراءات اللازمة لطلب و منح القرض .

الفصل الثالث: دراسة حالة في بنك "BADR".

تمهيد

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بنك BADR.

المطلب الأول: نشأة و تطور بنك BADR.

المطلب الثاني: مهام و أهداف بنكBADR

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنكBADR

المبحث الثاني: دراسة حالة قرض لمؤسسة

المطلب الأول :ملف القرض.

المطلب الثاني: التحليل المالي لملف قرض استثمار.

قـــائـــمة الجـــــــــداول

رقـــم الجـدول	عنـــوان الجـــــــدول	الصفحـة
01	الشكل العام للميزانية المحاسبية	**15**
02	الشكل العام للميزانية المالية	**20**
03	جدول حساب النتائج	**23**

المقدمة

المقدمة :

إن كل الاقتصاديات تحتاج في نموها و تطورها إلى موارد مالية التي تضمن استمرار النشاط الاقتصادي و انتعاشه في مختلف المجالات و بالتالي تحقيق التنمية الشاملة و ذلك عن طريق تدعيم رأسمالها بطرق مختلفة سواء بالتمويل الذاتي أو اللجوء إلى السوق المالي أو المؤسسات المالية المتمثلة في البنوك و ذلك عن طريق منح القروض لهذه المؤسسات بالاعتماد على عدة معايير منها التحليل المالي و أدواته.

فالتحليل المالي في مفهومه البسيط عبارة عن عملية مستمرة لمعالجة ودراسة البيانات و إخضاعها لمجموعة من المؤشرات و استنتاج علاقة بين مختلف عناصر القوائم المالية تترجم في صورة مؤشرات كمية تساعد على تفسير الأحداث و تمكن المؤسسة و متعامليها من ترشيد قراراتهم.

إن الإصلاحات التي عرفتها البنوك مؤخرا جعلتها تتماشى و الأوضاع الاقتصادية الوطنية من جهة و من جهة ثانية تتماشى و التحولات التي يشهدها المحيط المالي الدولي مستعينة بدراسة المشاريع لتأطير القروض الممنوحة للمؤسسات من خلال الإصلاحات. يتبين لنا أن البنوك تلعب دور هام في الاقتصاد عن طريق مجالات القرض الواسعة التي تشمل مختلف النشاطات التي تلبي حاجات اقتصادية مختلفة,ومن بين أهداف الاقتراض تمويل الاستثمارات , المؤسسات و الأفراد ,أو تغطية عجزها الناتج عن دورات الاستغلال و تختلف طبعا أشكال القروض من حيث طبيعتها , أهدافها و مدتها,لكن يسبق هذه الخطوة عملية التحليل المالي الذي يقوم بها البنك للتأكد من قدرة المؤسسة لتسديد القرض الذي سيمنحه لها البنك.

و بناءا على ما سبق ذكره وعلى ضوء هذه المقدمة نطرح الإشكالية التالية :

- ما هي أهمية و دور التحليل المالي في عملية اتخاذ قرار منح القرض لدى البنك دراسة حالة بنك البدر؟

الأسئلة الفرعية:

-لماذا نلجأ إلى التحليل المالي ؟

-ما هي علاقة التحليل المالي بالقروض؟

-ما هي أدوات التحليل المالي المستعملة في قرار منح القرض ؟

الفرضيات:

و للإجابة على الإشكالية المطروحة وضعنا مجموعة من الفرضيات :

- التحليل المالي يمكننا من دراسة الحالة المالية للمؤسسات.

- ترتكز البنوك على التحليل المالي لدراسة ملف طلب القرض وقرار منحه.

- قرار القرض الناجح و السديد هو الذي يسبقه تحليل مالي دقيق من البنك.

التعليق عن الدراسة الميدانية :

طبيعة موضوع بحثنا تعتمد على الدراسة الميدانية بحكم أنها تمكننا من معرفة كيفية عمل البنك و طريقة منح القروض و الاستدلال بنتائجها العملية للإجابة على الإشكالية. إذن لاستكمال هذا البحث توجب منا التوجه إلى بنك الفلاحة و التنمية الريفية لعين تموشنت –وكالة المالح–للتقدم بطلب التربص حيث استقبلنا مدير الوكالة و قام بالإمضاء على الطلب و إعطائنا تاريخ لاحق للقيام بالتربص و هذا في الظروف العادية إلا انه عند رجوعنا للقيام بهذا الأخير قابلنا المدير بالرفض نظرا لخطر جائحة 19-covid و قام بتأجيله إلى تاريخ أخر و عند رجوعنا في ذلك التاريخ تفاجئنا بالرفض التام للتربص و حتى إعطائنا أي معلومة أو وثيقة تساعدنا في إتمام الجزء التطبيقي. رغم تكرارنا التقرب من مصالح الوكالة لم تعطى لنا أي معلومة أو تاريخ للقيام بالتربص لحد الساعة و المعلومات التي قمنا بتحصيلها كانت بصفة غير رسمية لهذا كانت ضئيلة ما أعاق سير عملنا حيث صرنا نقوم بعمل البنكي.

صعوبة البحث:

- عدم توفر المراجع اللازمة و صعوبة الحصول عليها هذا تزامنا مع جائحة الكورونا مما أدى إلى غلق جميع المكتبات الجامعية و الخاصة و عدم القدرة على التنقل إلى الولايات المجاورة بسبب الحجر و توقف النقل.

أهمية الدراسة:

-تنبع أهمية موضوع دور التحليل المالي في قرار منح القروض انه يساعد على إظهار مكان الخلل و يحدد كل نقاط الضعف.

-يساعد إدارة البنك على اتخاذ القرارات و تصحيح الانحرافات.

-التحليل المالي يعد وسيلة ضرورية و مهمة لا غنى عنها عند تقويم ملف طلب القرض.

-التحليل المالي يساعد على تقليل الخسائر بواسطة المساعدة في كشف الأخطار المتوقعة.

-المساعدة على التعرف على حالة العميل و قدرة السداد من عدمها عن طريق أدوات التحليل المالي.

مبررات اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع:

-رغبة منا في تطوير معارفنا حول موضوع التحليل المالي في البنوك كونه موضوع حساس ومهم.

-الرغبة في البحث و الاطلاع على هذا الموضوع.

-المزج بين مالية المؤسسة و القروض و البنوك.

-ضرورة استخدام التحليل المالي في المؤسسات و في منح القروض و هذا يعود بفائدة على البنك و المؤسسة الطالبة للقرض.

أهداف الدراسة:

توجد مجموعة من الأهداف المراد تحقيقها من هذه الدراسة من بينها:

-التعرف على التحليل المالي و أدواته و طريقة العمل بها.

-التعرف على البنوك و القروض كيفية عملها و مراحل منح هذا الأخير.

-توجيه الضوء نحو أهمية التحليل المالي في البنوك و ضرورة تطبيقه من اجل نجاح البنك و زيادة كفاءته.

حدود الدراسة:

يبرز هذا البحث دور التحليل المالي في قرار منح القرض لدى البنك و ذلك بالاعتماد على أدوات التحليل المالي من نسب مالية و مؤشرات التوازن و مساعدتها في معرفة وضعية المؤسسة الطالبة للقرض و إمكانية تسديدها له.

منهجية البحث:

في محاولة لدراسة موضوع التحليل المالي و دوره في قرار منح القرض اتبعنا المنهج الوصفي في الدراسة النظرية إضافة إلى منهج التحليل في الدراسة التطبيقية من اجل إسقاط المعلومات النظرية على الواقع .

الفصل الأول

التحليل المالي

الفصـــل الأول :التـــــحليـــل المـــالـــي

تمهيد:

ازدادت أهمية التحليل المالي في ظل توسع أنشطة الأعمال في عالمنا المعاصر، والذي أصبح يساهم بشكل فعال في تفسير مجريات الأحداث وصياغة التوصيات لمستخدمي المعلومات لاتخاذ قرارات رشيدة في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد ويعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي، أو أي طرف آخر له مصلحة. ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة الشركة وحدها، بل تتعدى ذلك إلى مساهميها ودائنيها، لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن الشركة ومدى سلامة مركزها المالي الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال استعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة، ومدى ترابطها و الأهمية النسبية لكل بند من بنودها .

لذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين،سنكشف الضوء في المبحث الأول على الإطار النظري للتحليل المالي من خلال إعطاء نظرة تاريخية للتحليل المالي وتوضيح مفهومه والأطراف المستفيدة منه مع إبراز معاييره واستخداماته،أما في المبحث الثاني فسنعرض فيه الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى المالية وأيضا أدوات التحليل المالي.

المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي و الأطراف المستفيدة منه

1-نظرة تاريخية عن التحليل المالي:

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوفها المحاسبية،إضافة إلى ذلك فان الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929 – 1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي،ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف،ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا،حيث أظهر المصرفيون والمقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة،ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة،عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

كما أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية) ،وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها وتحقيقها إلى قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية[1].

2-تعريف التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي الأداة التي تحدد العلاقة القائمة بين المؤسسة و محيطها وهذه العلاقة لا تقتصر على الناحية المالية بل تتعدى وتشمل بعض النواحي الأخرى كالإنتاج والتسويق و حتى في الميدان الصناعي والتجاري و يمكننا أن نذكر بعض المفاهيم المختلفة التحليل المالي وهي :

[1] ناصر دادي عدون " تقنيات مراقبة التسيير – التحليل المالي – الجزء 1 " دار الهدية العامة ،1998 ،ص13

2-1التحليل المالي هو دراسة محاسبية: التحليل المالي هو فحص للقوائم المالية والبيانات المنشورة لشركة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيدها [1].

2-2التحليل المالي هو دراسة تنبؤية: إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح مداولتها، وتركيز الإهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الإستطلاع على المستقبل وتشخيص المشكلات وكذا الخطوط الواجب إتباعها[2].

2-3 *تعريف الدكتور ناشد*: التحليل المالي هو عملية التشخيص لوضع المالي للمؤسسة بتاريخ معين من حيث التوازن المالي والمردودية المالية.[3]

2-4 تعريف عبد الغفار الحنفي: التحليل المالي هو عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية والتاريخية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار.

2-5 التحليل المالي هو: عبارة عن معالجة البيانات المالية لتقديم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل. وهو ينطوي على استخدام البيانات و المعلومات لخلق نسب ونماذج رياضية تهدف للحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة.كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية التي تساعد على فهم مواطن القوة والضعف لكل مؤسسة [4].

2-6 يعتبر التحليل المالي: إحدى الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الإدارة المالية لتقييم أداء المشروع، يهتم المحلل المالي بتقييم الموقف المالي، والإنجاز التشغيلي على مستوى الشركة والقطاع والاقتصاد القومي، التنبؤ بالإنجاز والأحوال الاقتصادية المتوقعة، ويمكن القول إن المدير المالي يهتم أساسا بدراسة الخطر الذي يقابل القرارات المالية للمشروع، والعائد المتوقع على النشاط.[5]

2-7 يعتبر التحليل المالي من: أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة،إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها،وهو أداة للتخطيط السليم ،يعتمد على تحليل القوائم

[1] خلدون ابراهيم شريفات . ادارة و تحليل مالي دار وائل للنشر عمان الاردن 2001 ص93

[2] حسن محمد الكامل التحليل المالي دار الجامعية للنشر الاسكندرية مصر 1986 ص35

[3] مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية العدد الاول مارس 2018 جامعة زيان عاشور الجلفة

[4] ا .مصطفى الشيخ التحليل المالي الطبعة الاولى 2008 ص 2-3

[5] د.اسامة عبد الخالق الانصاري الادارة المالية ص25

المالية بإظهار أسباب النجاح و الفشل،كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح،كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء

3-الأطراف المستفيدة من التحليل المالي :

هناك عدة أطراف مستفيدة من التحليل المالي وفقا للأهداف التي يسعى إليها كل طرف حيث نجد:

3-1 إدارة الشركة : يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها و قدرتها على تحقيق مصالح المالكين و المساهمين, و كذا محاولة كسب ثقة ذوي المصالح المشتركة من اجل تحديد موقعها الاستراتيجي في المدى المتوسط و البعيد ,أضف إلى ذلك:

1- قياس سيولة المنشاة .

2- قياس ربحية المنشاة.

3- تقييم كفاءة المنشاة وإدارة أصولها وخصومها .

4- اكتشاف الانحرافات السلبية في الوقت المناسب ومعالجتها .

5- معرفة مركز المنشاة بشكل عام بين مثيلاتها في نفس القطاع .

3-2 المستثمرون : يهتم المستثمرون بالتحليل المالي لتحقيق الأغراض التالية :

1- قدرة المنشاة على توليد الأرباح في المستقبل وذلك من خلال احتساب القوة الايرادية للمنشاة.

2- معرفة درجة السيولة لدى المنشاة وقدرتها على توفيرها لحمايتها من الوقوع في العسر المالي .

3- تمكين المستثمرين من اكتشاف فرص استثمار مناسبة تتلائم مع رغباتهم .

3-3 المقرضون :كما بينا في التحليل الائتماني حيث الغرض منه هو معرفة درجة السيولة لدى المنشاة وهذا يتناسب مع المقرضون أصحاب الديون قصيرة الأجل بالإضافة إلى معرفة درجة ربحية المنشاة على المدى الطويل وهذا يتناسب مع المقرضون أصحاب الديون طويلة الأجل .

3-4 الجهات الرسمية: تقوم الجهة الرسمية ممثلة بالدوائر الحكومية بأعمال التحليل المالي لتحقيق الأغراض التالية:

* لأغراض احتساب ضريبة الدخل المستحقة على المنشاة .

* لأغراض التسعير لإنتاج المنشاة أو خدماتها.

* لأغراض متابعة نمو تطور المنشاة وخاصة الصناعية منها .

3-5 مكاتب الخبرة المالية: هي فئات متخصصة بالتحليل المالي تقوم بتحليل المنشاة وبيان وضعها المالي بناء على تكليف من بعض الجهات مقابل الحصول على أتعاب[1].

المطلب الثاني: معايير التحليل المالي و استخداماته:

1-معايير التحليل المالي :

عبارة عن أرقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم على كفاءة وملائمة نسبة معينة أو رقم ما وتختلف المعايير التي يستخدمها المحلل المالى تبعا لطبيعة التحليل والغاية منه، ويمكن تحديد أربعة أنواع من المعايير هي المعايير المطلقة، معايير الصناعة، المعايير التاريخية أو الاتجاهية، المعايير المخططة أو المستهدفة.

1-1-المعايير المطلقة : وهي عبارة عن نسب ومعدلات متعارف عليها في مختلف مجالات الأعمال مهما كان نوع المنظمة وعمرها , ومهما كان الغرض من التحليل. هذه المعايير لم تعد ذات فائدة كبيرة بسبب قيامها على افتراض غير صحيح يقضي بتجانس المؤسسات في شكلها وحجمها وطبيعة نشاطها [2]

1-2-معايير الصناعة: تعتبر من أكثر المعايير استخداما، وهى عبارة عن نسب تخص قطاع نشاط معين مستخرجة بناء على متوسط حسابي لمجموعة من النسب المأخوذة من مجموعة كبيرة من المؤسسات العاملة تفيد هذه النسب في المقارنة بين أداء المؤسسات العاملة في نفس الصناعة ومعرفة المركز النسبي لكل واحدة منها ومدى انحراف أدائها عن معدل الصناعة[3] وأيضا هي عبارة عن معايير نمطية موضوعة في ضوء الظروف الطبيعية المقبولة لنشاط الشركة و قد تكون هذه المعايير ضمن الصناعة الواحدة محليا أو إقليميا أو دوليا [4]

1-3-المعايير التاريخية: تعتمد هذه المعايير على مجموعة المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس الشركة ومقارنتها مع النتائج الحالية، لتحديد مدي تطور هذه النسب نحو الأحسن أو الاسوا[5]

[1] https://bohotti.blogspot.com/2015/05/blog-post_169.html 2020/04/03 21:20
[2] عبد العزيز عبد الرحمان سليمان لتمويل و الادارة المالية, السودان, منشورات جامعة السودان ,2005 ص211-212
[3] المرجع السابق
[4] https://www.youtube.com/watch?v=11tg1Z0BPR0
[5] المرجع السابق

1-4- المعايير المخططة أو المستهدفة : وهي عبارة عن المعايير التي تعتمد على الخطط المستقبلية للشركة، ويعبر تطبيق هذه المعايير عن مدى تنفيذ الخطط الموضوعة[1].

2- استخدامات التحليل المالي :

يستخدم التحليل المالي لأغراض مختلفة وحسب الجهة المستفيدة من التحليل ويمكن أن تميز هنا بين عدة جهات:

* إدارة المؤسسة: تستخدم التحليل المالي في مجالات مختلفة منها: تقييم كفاءة إدارة الموجودات والموارد، تقييم بلوغ الأهداف وتحديد الانحرافات، قياس السيولة والربحية،.. الخ

المستثمرون وكذا المتعاملون في السوق المالي: يوفر لهم التحليل المالي معلومات عن اتجاهات ربحية المؤسسة مستقبلا ودرجة يسرها المالي، وكذا ما توفره من فرص استثمارية ملائمة.

المقرضون: يفيدهم التحليل المالي في تقييم قدرة المؤسسات على السداد.

مكاتب الخبرة: يساعدها التحليل المالي في إنجاز المهمة الموكلة إليها بتشخيص وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة المدروسة.[2]

المطلب الثالث : أهمية التحليل المالي في البنوك و أهدافه:

1-أهمية التحليل المالي :

إن أهمية التحليل المالي لا يقتصر على المصالح المالية بل يتعدى إلى شعبة المصالح في المؤسسة الاقتصادية لانة يهم كل القائمين بالأعمال في المؤسسة الاقتصادية لان المعلومات الدقيقة عن النشاط المالي له علاقة مباشرة أو غير مباشرة ببقية المصالح في المؤسسة نظرا لارتباط هذه المصالح فيما بينها فمثلا مصلحة الموظفين يهمها معرفة الآفاق المستقبلية ومدى درجة الربحية للمؤسسة التي يعملون بها لان نجاح المؤسسة يعني ضمان العمل الدائم و تحسين الأجور .

وقد زادت أهمية التحليل المالي باعتباره أفضل وسيلة لمعرفة الوضعية المالية للمنشاة الاقتصادية والحكم على مركزها المالي وتقييم كفاءة إدارتها وذلك من خلال دراسة قوائمها المالية وتفسيرها

[1] المرجع السابق
[2] منير شاكر محمد , التحليل المالي مدخل صناعة القرارات المالية ,دار وائل للنشر ,عمان 2005 , ص18-19

وتحليلها لغرض تحديد نواحي القوة ومواطن الضعف في أدائها وسنتناول أهمية التحليل المالي من خلال ما يلي :

أ)-بالنسبة للمؤسسة :

أهمية التحليل المالي بالنسبة لإدارة المؤسسة تهتم الإدارة بكل جوانب المركز المالي خاصة وأنها تعمل لتحقيق مصلحة الملاك والتي تمثل في تعظيم قيمة حق الملكية وأيضا الدائنون من حيث التأكد على سداد مستحقاتهم عندما يحين أجل استحقاقها. ويعكس ذلك النسب المالية المستحقة من القوائم المالية للمؤسسة وهي الجواب التي يرتكز عليها المحلل المالي كما يمكن للإدارة استخدام النسب المالية كمؤشرات لتوجيه الأداء من فترة لأخرى مع دراسة أي تغيرات غير متوقعة للحد من آثارها ومنه يتضح أن لتحليل المالي يزود المدير بالأدوات التي تمكنه من المتابعة المستمرة للتغيرات والإجراءات التي تساعد على تصحيح الأوضاع .

وبناءا على ما سبق يمكن تلخيص أهمية التحليل المالي وباختصار فيما يلي:

-قياس ربحية المؤسسة و سيولتها

-إعداد التنبؤات المالية

-الرقابة المالية

-تحديد مدى كفاءة العمليات المختلفة

-تحديد مركز الشركة في قطاعها .

-تخطيط السياسات المالية للمؤسسة.

-تقييم كفاءة الإدارة بشكل عام[1]

هناك عدة عوامل ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي منها ما يلي :

* **لتطور الصناعي:** لقد أدى هذا إلى الحاجة إلى رأس المال الضخم من أجل إنشاء الصناعة وتجهيزها, وهذا يتطلب ظهور شركات مساهمة للتغلب على هذا المشكل ومن ثم الفصل بين الإدارة والملكية ,من حيث الاعتماد على طبقة مهنية من المديرين تدير الوحدات نيابة عن المساهمين مع ضرورة تقييم خاصة بأدائهم المالي .

[1] عبد الغفار حنفي .اساسيات الاستثمار و التمويل .الدار الجامعية الاسكندرية .ص64

***الائتمان:** هو الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يصبح تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين, ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المفترض ويتمثل في الفوائد والعمولات والمصارف.

* **أسواق الأوراق المالية:** تعرف على أنها نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشترين لنوع معين من الأوراق المالية أو أصل معين, حيث يتمكن بذلك المستثمرين من بيع وشراء عدد الأسهم والسندات داخل السوق إما عن طريق السماسرة أو الشركات العاملة في هذا المجال. ولكن مع نمو شبكات ووسائل الاتصال فقد أدى ذلك إلى التقليل من أهمية التواجد في مقر سوق الأوراق المالية المركزي وبالتالي سمحت بالتعامل الخارج من خلال شركات السمسرة المنشورة في مختلف الدول .

* **تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم :** إن نجاح شركات المساهمة في استثمار المدخرات , يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المدراء لذا فقد اهتمت الحكومة بإصدار قوانين للحماية خاصة فيما يتعلق بنشر القوائم المالية.[1]

نستنتج أهمية التحليل المالي في :

ب) بالنسبة للبنك :

- البنك المركزي:

حيث يستخدم البنك المركزي التحليل المالي كأداة تمكنه من تحقيق أهدافه في المراقبة: كتحقيق البنك نسبة معينة من السيولة أو الاحتفاظ بنسبة من الودائع كاحتياطي نقدي بالإضافة لكيفية توجيه الائتمان ومدى سلامة المركز المالي للبنك بشكل عام، وبناء على هذا التحليل تقوم أجهزة البنك المركزي كل حسب طبيعة مهماتها وخاصة مديرية الرقابة على البنوك بتوجيه البنك المعني إلى تعديل أدائه في هذا المجال أو ذلك بما يحفظ ويصون حقوق المودعين والمالكين و يحمي البنك من الإغراءات الاستثنائية التي قد تبعده عن السلامة .

- إدارة البنك :

حيث يقدم التحليل المالي للبنك معلومات عن مدى توظيفه لأمواله، بالإضافة لتطور البنك وبيان مواطن الضعف والقوة فيه، و إظهار مدى ربحية المجالات المختلفة لتوظيف الأموال مما يساعد إدارة

[1] ناصر دادي عدون , مراقبة التسيير و التحليل المالي ,دار المحمدية ,2000,ص14

البنك على التخطيط في الاتجاه السليم وهو ما يؤدي إلى خفض تكاليف أداء الخدمات البنك. وإذا كانت إدارة البنك عموما تهتم بالتحليل المالي فإن الإدارة النقدية (أي الإدارة المسؤلة عن المركز النقدي) تراقب نتائج التحليل المالي دوريا وعن كتب ،لأنها تعني بالإدارة الاحتياطات الأولية،و التحول منها إلى احتياطات الثانوية ،وبالعكس و لذلك فهي بحاجة لمعرفة مدة وتوقيت الحاجة لشراء الحسابات الطليقة لدى البنك المركزي أو بيعها و الحاجة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.

- لمودعون:

يوفر التحليل المالي للبنك معلومات تشعرهم مدى الأمان الذي يحققه لأموالهم المودعة لديه ومدى قدرته على رد هذه الودائع في الوقت الذي يطلبونه بالإضافة إلى مدى قدرته على إقراضهم عند الحاجة.[1]

ج) أهمية التحليل المالي للمتعاملين الآخرين مع المؤسسة :

التحليل المالي يهدف بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع، وبشكل عام يمكن القول بأن أغراض التحليل المالي تتمثل بما يلي:

*التحليل لإغراض إدارية :تسعي الإدارة إلى تحقيق أهداف الملاك دائما في تعظيم قيمة الأسهم في المنشأة، وذلك بالتنسيق بين مصالح العاملين والمساهمين والمتعاملين. . . ولذلك فإن اهتمامها يكون شاملا للنواحي السابقة ومما يسهل عملية التحليل بالنسبة للإدارة هو حيازتها للبيانات المالية التي توضح حقيقة المركز المالي للمنشاة.

*التحليل لأغراض الاستثمار: يقوم بهذا التحليل في الغالب فئة الدائنين والموردين حيث يتم دراسة الغرض من القرض وتقديم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير وقدرتها على ذلك على المدى الطويل حسب نوعية القرض.[2]

ويمكن تلخيص أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:

أ- توفير المعلومات اللازمة لتقييم المصرف ومركزه المالي ومدى فعالية أنشطته وكفاءتها.

---

[1] حسين سمير عشيش , التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الاقراض و التوسع النقدي في البنوك ,مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع الاردن 2010 ص22-23

[2] المرجع السابق ص 24

ب- يساعد في تقييم أداء الإدارات المختلفة في المصرف، ومدى كفاءتها في إنتاج عائد ملائم من الأموال المتاحة لديها.

ج- يساعد في تحديد نقاط القوة في المصرف، ومن ثم، يستطيع المصرف البناء عليها في خططه المستقبلية، وتحديد نقاط الضعف للعمل على تلافيها، أي يساعد المصرف في ترشيد قراراته الإدارية.

2- أهداف التحليل المالي :

إن معرفة الحالة المالية في الفترة الماضية والحالية تمثل البداية لأنها سياسة مالية في المستقبل فضلا عن إن إعادة ترتيب البيانات المالية واستخدام أدوات التحليل المالي يتيح اكتشاف نواحي القوة والضعف في المركز المالي وذلك بإبراز الأهمية النسبية لمختلف بنود البيانات المالية وإظهار اتجاهات السياسة المالية وإيجاد العلاقات المناسبة بين هذه البنود بحيث توضح المركز المالي الحقيقي للمشروع خلال فترة زمنية معينة.

وقد ازدادت أهمية التحليل المالي بعد التقدم الصناعي واتساع حجم المشاريع. فعلى الرغم من أن الإنتاج الكبير يساهم في وفرة تكاليف الإنتاج واتساع السوق إلا انه جعل أعمال الرقابة والإشراف صعبة واستلزمت توفير الكثير من البيانات المالية والمحاسبية و الإحصائية.

وتطلبت جهازا إداريا متخصصا يتناول هذه البيانات بالتدقيق والتحليل و التفسير بغية تحقيق هذه الأهداف التالية :

- تحديد الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق تحليل البيانات.

- تقييم السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وتحديد نسبة المخاطرة .

- تحقيق الرقابة ومعرفة درجة أداء المؤسسة من خلال التقارير المالية للسنوات السابقة، وإمكانية إعداد برنامج الفترات أو السنوات القادمة.

- تحديد مدى قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الإقراض.

- الحكم على مدى كفاءة العمليات المختلفة التي تقوم بها إدارة المؤسسة .

-تقييم فعالية و جدوى الاستثمار في المؤسسة وكذا توفير المعلومات لأصحاب الأموال و الراغبين في الاستثمار

– معرفة وضع المؤسسة في قطاعها المعين

ويعتبر التحليل المالي من أفضل الأدوات التي تمكن المؤسسة من الحكم على مدى نجاح أو فشل السياسات التي ترسمها، وكذا الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة.

كما يفيدنا التحليل المالي وما يتولد عنه من نتائج في مجال الرقابة واتخاذ القرارات المالية السليمة وتدعيمها أول بأول والتنبؤ بالفشل المالي قبل تفاقمه و زيادته.[1]

المبحث الثاني: التحليل باستخدام القوام المالية

المطلب الأول : الميزانية المحاسبية و الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى المالية :

إن موضوع تحليل الميزانية تقوم به المؤسسة في وقت معين في قائمة تحدد فيها ممتلكاتها من الأصول،وما عليها من ديون لتحديد ذمتها المالية ،ومن خلال هذه الميزانية يمكن معرفة مصادر نشاط المؤسسة ثم استخلاص اتجاهاتها،واكتشاف أسباب النجاح والفشل التي تسببت في عرقلة نشاط المؤسسة،ويشترط أن تكون الميزانية واضحة، دقيقة وحقيقية بحيث يمكن للمطلع عليها استخلاص النتائج أثناء التحليل بكل سهولة والحكم على مدى أهمية المؤسسة.

1- الميزانية المحاسبية :

1-1 تعريف الميزانية المحاسبية :

1-1-1" هي جرد تقوم به المؤسسة في وقت معين كشهر أو فصل أو سنة لمجموع ما تمتلكه المؤسسة من أصول وما عليها من ديون والفرق بينهما يمثل الأموال الخاصة "[2]

1-1-2 الميزانية المحاسبية : تعتبر الميزانية المحاسبية من أهم الوثائق التي يحتاج إليها المحلل المالي, فهي تعطينا صورة واضحة عن الممتلكات (أصول الميزانية) للمؤسسة وما عليها من ديون (خصوم المؤسسة)

[1] هيثم الزغبي . ادارة التحليل المالي. دار الفكر 2000. ص192
[2] ناصر دادي عدون .مرجع سابق الذكر ص 17

1-1-3 الميزانية هي جدول يظهر كل عناصر الأصول والخصوم وعلى أساس تصنيف خاص حيث تصنف الأصول إلى عناصر جارية وغير جارية إما الخصوم فتصنف إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية وأخرى جارية.[1]

1-2 عناصر الميزانية المحاسبية وترتيبها :

1-2-1 الأصول :

ترتب الأصول في الميزانية المحاسبية حسب درجة سيولتها أي حسب المدة أو الفترة الزمنية التي يستغرقها لتتحول إلى نقود في حالة النشاط العادي للمؤسسة .

فنجد أن مجموع الاستثمارات من مباني وأراضي , آلات ومعدات لا يمكن أن تتحول إلى نقود إلا بعد عد سنوات ,بينما نجد عناصر المخزون من الموارد ولوازم تستغرق وقتا اقل من الاستثمارات لتتحول إلى نقود ثم تأتي عناصر المدينون التي تعتبر أكثر سيولة , مع اعتبار أن البنك والصندوق يعبران عن سيولة جاهزة ويتكون هذا الجانب من الميزانية من [2] :

ا) أصول غير جارية :

وهي موجهة لخدمة المؤسسة لفترة حياتها طويلة تتجاوز 12 شهرا وتنقسم بدورها إلى:

* التثبيتات المعنوية: مثل برامج الإعلام الآلي، شهرة المحل التجاري، العلامات التجارية ...الخ.

* التثبيتات العينية: مثل المعدات والمباني و معدات نقل, أراضي,أدوات صناعية ...الخ.

* التثبيتات المالية: التي يتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الأجل و تكون في شكل أسهم و سندات .

ب) أصول جارية :

و هي الممتلكات التي تنوي المؤسسة استهلكها أو بيعها خلال فترة لا تتجاوز 12 شهرا.

[1] ا.عبد الرحمان عطية , المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي , دار النشر جيطلي 2009
[2] ناصر دادي عدون مرجع سابق الذكر ص 17,

كالبضاعة الموجة للبيع أو ديون الموردين قصيرة المدى أو المواد الأولية, كذلك تعتبر الأموال الموجودة في البنك أو الصندوق أو الحساب البريدي للمؤسسة من الأصول الجارية باعتبارها تحت الطلب في أي فترة من الدورة المحاسبية.

1-2-2 الخصوم:

تترتب عناصر الخصوم على أساس درجة استحقاقها المتزايدة, وتكون مدة استحقاق الديون بالتدرج من طويلة الأجل فالمتوسطة إلى القصيرة ويتكون هذا الجانب من :

ا) خصوم غير جارية :

هي جميع الديون الغير لدي المؤسسة (التي تفوق مهلة تسديدها دورة الاستغلال) 12 شهرا أو السنة المالية مثل الديون الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل مثل الاقتراضات و الديون المماثلة

(السندات التساهمية ,الودائع و الكفالات المقبوضة....) ,الديون المرتبطة بالمساهمات ....

ب) خصوم جارية :

هي جميع الديون الغير لدي المؤسسة (التي لا تفوق فترة تسديدها دورة الاستغلال) 12 شهرا أو السنة المالية (مثل الديون القصير الأجل وديون الموردون).

تأخذ الميزانية المحاسبية الشكل التالي:

الجدول رقم 01 : الشكل العام للميزانية المحاسبية

الاصول	الخصوم
الأصول الغير جارية:	الأموال الخاصة:
-تثبيتات معنوية (ح/20)	-رأس المال الخاص (ح/101)
برمجيات	- الاحتياطات (ح/106)
براءات اختراع,الرخص,و العلامات	- نتيجة الدورة (ح/12) ربح أو خسارة
فارق الشراء	خصوم غير جارية:

- تثبيتات عينية (ح/21) الأراضي البناءات المنشات التقنية,المعدات و الأدوات الصناعية - تثبيتات مالية (ح/26- ح/27) سندات المساهمة مساهمة غير مسددة الودائع و الكفالات المدفوعة الأصول الجارية : - مخزونات (ح/30 إلى غاية ح/37) مخزونات البضائع المواد الأولية و اللوازم التموينات الاخرى سلع قيد الانتاج - حقوق الزبائن ح/41 الزبائن الزبائن المشكوك فيهم الزبائن-المنتجات التي لم تعد فواتيرها بعد الزبائن و السندات المطلوب تحصيلها -سندات التوظيف ح/50 - البنك 512 -الصندوق 53	- اقتراضات (ح/16 , ح/17) الخصوم الجارية : - موردون (ح/401-ح/404) موردو المخزون ,موردو التثبيتات -ديون قصيرة الأجل أخرى
مجموع الاصول	**مجموع الخصوم**

التعليق على الجدول:

من خلال الجدول يتضح أن الميزانية المحاسبية تحدد لنا النتيجة و مجموع الديون و حقوق المؤسسة ,و انها تفرق من حيث المدة الزمنية السنوية بين مختلف الديون والأصول ما يفيد المحلل المالي من التفرقة بينهما إضافة إلى وجود بعض العناصر من الأصول و التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة ,و معالجتها ماليا تختلف عنها محاسبيا و ضرورة الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى المالية التي تعتبر الأساس في التحليل المالي.

2- الميزانية المالية :

2-1- تعريف الميزانية المالية : هي جدول يتضمن جانبين:جانب الأصول وجانب الخصوم , وترتب الخصوم حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية .

إن الميزانية المالية تأخذ بمبدأ السنوية بمعنى الأصل الذي يبقى في المؤسسة لفترة تفوق السنة يصنف ضمن الأصول الثابتة حتى وإن كان عنصر من عناصر المخزونات أو الحقوق.

ويعتبر أصلا متداولا كل عنصر من عناصر الأصول والذي يبقى في المؤسسة لفترة اقل من سنة ,وفي المقابل لعناصر الخصوم نجد نفس المبدأ إذ يعتبر مالا دائم إذا كان مدة استحقاقها لأكثر من سنة ولو كان من الموردين أو غيرهم ,ويعد دينا قصير الأجل كل عنصر من عناصر الديون الذي يبقى لمدة اقل من سنة .

2-2- مبادئ الميزانية المالية و أهدافها :

يعتمد تشكيل الميزانية المالية على مجموعة من المبادئ هي :

- مبدأ السيولة لعناصر الأصول
- مبدأ تاريخ الاستحقاق لعناصر الخصوم
- مبدأ السنوية للأصول والخصوم
- مبدأ توازن الميزانية
- مبدأ إعادة التقييم لعناصر الأصول وفق القيم السوقية
- تأخذ بمبدأ المقارنة بين القيم الدفترية والقيم المتوقعة

* تهدف الميزانية المالية إلى معرفة الحالة المالية للمؤسسة و طرق التمويل المثلى الواجب انتهاجها وفق قواعد مالية وعملية مضبوطة، وعند التحليل تفيد المحلل المالي لاتخاذ قرارات مالية مناسبة.

* و للحصول على الميزانية المالية هناك عدة تعديلات ضرورية لابد من إجرائها

أولا: تحول عناصر الأصول من الميزانية المحاسبية إلى الأصول التالية من الميزانية المالية

أ) –الأصول الثابتة: وهي تشمل قسمين أساسيين :الاستثمارات و الأصول الثابتة الأخرى فنجد في الاستثمارات العناصر التالية :القيم المعنوية الآلات الأراضي, التجهيزات . . . وغيرها . بينما نجد الأصول الثابتة الأخرى تضم العناصر التالية:

* مخزون العمل : وهو المخزون الذي يضمن للمؤسسة الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف رغم التغيرات التي تطرأ على المخزون في السوق.

* سندات المساهمة: تمثل مساهمة الأشخاص أو المؤسسات في رأسمال مؤسسة أخرى وعادة تبقى لمدة أقل من سنة أما في حالة بيعها أو حصول المؤسسة على قيمتها فتظهر في الأصول المتداولة (قيم جاهزة).

* الكفالات المدفوعة : هي مبالغ مالية تدفعها المؤسسة كضمان مقابل الاستفادة من خدمات الغير لأجل طويل قد تتعدى السنة.

ب)– الأصول المتداولة : ترتب كما يلي :

* قيم الاستغلال : وتمثل المخزون المتداول وترتب الأولى نظر للسرعة سيولها

* الحقوق: وتنقسم إلى :

– قيم غير محققة : وتشمل مجموع حقوق المؤسسة لدى الغير مثل عملاء ،سندات التوظيف وتسبيقات الغير لا تتجاوز مدتها السنة.

– قيم جاهزة: وتشمل البنك، الصندوق، الحساب الجاري البريدي والقيم الجاهزة التي تحت تصرف المؤسسة ولا تستدعي مدة لتحقيقها.

ثانيا: عناصر الخصوم في الميزانية المحاسبية تتحول في الميزانية المالية لتصبح عناصر الخصوم تتكون من:

أ)– الأموال الخاصة: تتكون من عناصر رئيسية نذكر منها:

– مؤونات وقعت فعلا : المؤونة مبررة وهي من الديون القصيرة الأجل لأنها سوف تدفع لاحقا

– يحتمل وقوعها مستقبلا أي بعد مدى طويل وبالتالي فهي من الديون الطويلة الأجل

– عدم وقوع المؤونة : تفرض عليها ضريبة مثل الضريبة على الأرباح أما الجزء المتبقي فيضاف إلى الأموال الخاصة إلى الاحتياطات

ب)– ديون الاستثمارات: تدفع عادة على عدة أقساط سنوية لذا تعتبر من الديون الطويلة الأجل.

ج)–النتيجة السنوية الإجمالية: بعد إخضاعها لضربة على الأرباح فإن مبلغها يدفع بعد عدة شهور فهي إذن تعتبر قروض قصيرة الأجل ، أما الجزء الآخر فيضم إلى نتائج قيد التخصيص أو الاحتياطات.

د)–فرق إعادة التقدير: بعد الانتهاء من تقييم الأصول ويتم حساب هذا الفرق بطرح مجموع القيم السالبة من مجموع القيم الموجبة وتكون بالعلاقة التالية:

فرق إعادة التقدير = (مج القيم +) – (مج القيم –)

وعموما فإن شكل الميزانية المالية يأخذ الشكل التالي :

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة:		الأموال الدائمة:	
القيم الثابتة:		الأموال الخاصة :	
الاستثمارات		رأس مال الشركة	
قيم معنوية		مؤونة الأعباء و الخسائر	
قيم ثابتة			
قيم ثابتة أخرى:		ديون طويلة و متوسطة الأجل:	
مخزون الأمان		ديون الاستثمارات	
سندات المساهمة		قروض مصرفية	
مجموع الأصول الثابتة		مجموع الأموال الدائمة	
الأصول المتداولة :			
قيم الاستغلال:		ديون قصيرة الاجل:	
بضائع			
مواد و لوازم			
منتجات تامة و نصف تامة			
قيم قابلة للتحقيق :			
تسبيقات			
زبائن			
أوراق قبض			
القيم الجاهزة:			
البنك			
الحساب الجاري			
الصندوق			
مجموع الأصول المتداولة		مجموع الديون قصيرة الأجل	

مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

المصدر : ناصر مراد , "محاضرات في مقياس التحليل المالي "جامعة بليدة 2002

3- جدول حساب النتائج :

- تعريف جدول حسابات: النتائج لقد حدده المخطط الوطني المحاسبي ليظهر عدة مستويات من النتائج ويشمل هذا الجدول على حسابات التسيير (مجموعة 06 و07) وحسابات النتائج (مجموعة08)

وهذا الجدول يعتبر وسيلة جد مفيدة في عملية تسيير المؤسسة وكذا تحديد المجاميع الاقتصادية على مستوى المحاسبة الوطنية

-العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج: أعباء الدورة وتتكون من كل المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة والمصاريف المالية ومصاريف المستخدمين والمصاريف المخصصة للإستهلاك والمؤونات وكل مصاريف المتعلقة بالاستغلال الغير عادي للمؤسسة.

* منتوجات الدورة وتشمل منتوجات الاستغلال والإنتاج المخزون وتحويل أعباء الإستغلال وأداء الخدمات ومنتوجات خارج الاستغلال.

*الهامش الإجمالي: يمثل الفرق بين المبيعات من البضاعة وتكاليف شرائها ح/80 = ح/ 70 - ح/60

*القيمة المضافة: وهي الفرق بين إنتاج والخدمات والإستهلاكات المستعملة . ح/81 = ح/ 80+ ح/71 + ... +. ح/75- ح/61- ح/62

* نتيجة الاستغلال: وهي الفرق بين القيمة المضافة والنتائج الأخرى، ح/83= ح/81+ . ح/77+ ح/78- ح/63-.. . . . . -. ح/68

*نتيجة خارج الاستغلال: هي الفرق بين التكاليف والمنتوجات التي لا ترتبط بالسنة المالية الجارية ح/84 =ح/79-ح/69[1]

*نتيجة إجمالية للدورة: هي تمثل مجموع نتيجة الاستغلال ونتيجة خارج الاستغلال.

ح/880=ح/83 +أو- ح/84

*النتيجة الصافية: وهي النتيجة الإجمالية بعد طرح الضريبة. ح/88= ح/880- ح/889

وتكمن أهمية هذا الجدول في عملية تسيير المؤسسة من خلال تحديد أرباح أو خسائر هذه الأخيرة, ويتكون جدول حساب النتائج من عناصر وهي :الهامش الإجمالي,القيمة المضافة,نتيجة الاستغلال ونتيجة الدورة

***جدول حساب النتائج**

البيـــــــــــــــان	المبـالـغ
70-مبيعات و منتجات ملحقة. 72-انتاج مخزن او منقص. 73- انتاج مثبت. 74-اعانات الاستغلال.	
1- إنتـاج السنـــة المـاليـــة:	
60-مشتريات مستهلكة. 61-خدمات خارجية. 62-خدمات خارجية اخرى.	

[1] https://www.mouwazaf-dz.com/t1225-topic 07/06/2020 14:19

2- استهلاك السنة الماليـــة:	
3-الـقيمـــة المضافـــة للاســـغلال :	(1-2)
63-اعباء المستخدمين. 64-ضرائب و رسوم و مدفوعات مماثلة.	
4- اجـــمالي فائـــض الاستغلال :	3-(63+64)
75-منتجات عمليات اخرى. 65-اعباء عملياتية اخرى. 68-مخصصات الاهتلاكات و المؤونات. 78- استرجاعات عن خسائر القيم.	
5-النـتيـجـة العـمـلياتيـــة :	4+(78+68-65-75)
76- نواتج مالية . 66-اعباء مالية.	
6- النتيجة المـــاليـــة:	66-76
7-النتيجـــة العـــاديـــة قبـــل الضرائب:	6+5
- الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية. -الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.	7 * نسبة الضريبة
8- النتيجة الصافيـــة للأنشـــطـة العـــاديـــة :	
- عناصر غير عادية ايرادات. عناصر غير عادية اعباء.	

9-النتيجـــة الغـــير عـــــاديــة :	
10- النتيجـــــة الصـــــافيـــة:	

-من المحاضرة-

المطلب الثاني : أدوات التحليل المالي .

يوجد العديد من الطرق والأدوات التي يمكن استخدامها في التحليل المالي ، حيث يمكن للمحلل المالي أن يختار ما يتلاءم مع طبيعة ونوعية الدراسات التي يقوم بها، سواء كان الغرض من التحليل استخدام هذه الطرق والأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة،. ومن أهم هذه الأدوات: النسب المالية, أو بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

1- التحليل باستخدام النسب المالية :

التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية المدونة بالقوائم المالية (الميزانية المحاسبية,حسابات النتائج) إلى كم أقل من المعلومات،أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار وتشكل النسب المالية الجانب الهام في عملية التّحويل حيث تعتبر من بين الأدوات المهمة في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة في الوضع الساكن . وفي هذا المجال، يهتم البنك باستعمال تلك النسب التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة في الفترة القصيرة.

1-1.نسب التوازن الهيكلي :

1-1-1.نسبة التمويل الدائم: تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة الأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب كما يلي:[1]

$$\text{ن ت د} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{القيم الثابتة}}$$

[1] بوشاشي بوعلام ,المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال, دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ,الجزائر 1997 ص 11

* يساوي 1 أي أن رأس المال العامل الدائم يساوي 0
* اكبر من 1 رأس المال العامل الدائم اكبر من 0 و بالتالي المؤسسة في أمان
* اصغر من 1 رأس المال العامل الدائم اصغر من 0 و بالتالي المؤسسة ليست في أمان

1-1-2 . نسبة التمويل الذاتي: توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة بدون اللجوء للقروض ويعتبر عنصر من عناصر التقييم التي يستعملها البنك أي أن المؤسسة تستطيع تسديد قروضها عند حلول آجال الاستحقاق وتحسب كالتالي[1]:

ن ت ذ =الاموال الخاصة /الأصول الثابتة

1-2. نسبة المديونية : (نسب الهيكل المالي)

1-2-1. نسبة الاستقلالية المالية : تتعلق بدرجة استقلالية المؤسسة عن دائنيها وتحسب كما يلي :

ن ا م = أموال خاصة / مجموع الديون

هي عبارة عن نسبة وعادة ما تكون بين 1 و 2 وبالتالي يوافق البنك على إقراض المؤسسة.

* إذا كانت اكبر أو تساوي 2 يعني أن الأموال الخاصة ضعف الديون وهذا مما يجعل لها القدرة على تسديد القرض أو الاقتراض.

* إذا كانت اقل أو تساوي 1 أي أن المؤسسة مشبعة بالديون وبالتالي لا تستطيع الحصول على قروض

1-2-2. نسبة قابلية السداد : تقيس مدى تمويل المؤسسة لأصولها من خلال الاقتراض وتحسب كما يلي :

ن ق س = مجموع الأصول / مج الديون

كلما كانت هذه النسبة منخفضة تدل على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها فهو يعبر عن ضمان اكبر لديون الغير لدى المؤسسة وبالتالي حظوظ اكبر للحصول على ديون أو قروض في حالة طلبها.

1-3. نسبة السيولة :

[1] بوشاشي بوعلام ,مرجع سبق ذكره ص11

1-3-1.نسبة سيولة الأصول المتداولة : هي نسبة تمثل عدد مرات تغطية المنشاة لالتزاماتها وتحسب كالتالي :

ن س ا م = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان موقف المنشاة أفضل بالنسبة لسداد التزاماتها بالنسبة لسداد التزاماتها بالإضافة إلى قوة وضعفها المالي بالنسبة للموردين والبنوك حيث يمكن لهذه الجهات أن تمنح المؤسسة قروض على اعتبار أنها تستطيع الوفاء بالتزاماتها [1].

1-3-2.نسبة السيولة العامة :هذه النسبة تعبر عن الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل ويجب أن تكون اكبر من 1 وتحسب كالتالي:

ن س ع = الأصول المتداولة / قروض قصيرة

كلما زادت قيمة هذه النسبة كلما أعطى ذلك للبنك ثقة اكبر في قدرة المؤسسة على سداد ديونها.

1-3-3. نسبة السيولة المختصرة : توضح لنا هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها وتحسب كالتالي :[2]

ن س م= (القيم الجاهزة +القيم الغير جاهزة)/ الديون قصيرة الأجل

لا يجب أن تكون هذه النسبة اقل من 0.3 وحدها الأقصى 0.5 أي تكون القيم الجاهزة وغير الجاهزة تساوي نصف الديون قصيرة الأجل أو اقل.[3]

1-3-4. نسبة السيولة الفورية : تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على السداد ذلك عن طريق استخدام النقدية المتاحة والموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت أو بعبارة أخرى تبين قدرة المؤسسة على الدفع الفوري من موجوداتها لسداد ديونها وتحسب كما يلي :[4]

ن س ف = النقدية / القروض قصيرة الاجل

[1] https://mafaheem.info/?p=1813&fbclid= 2020/06/14 18:45
[2] https://groups.google.com/forum/m/?fbclid=Iw 2020/06/14 20:30
[3] ناصر دادي عدون , مرجع سابق الذكر , ص 53
[4] stephon griffiths, gestion financière, édition chihab, alger , 1996 , p373

1-4.نسب النشاط (معدلات الدوران).

1-4-1.معدل دوران المخزون : وهي تعبر في الحقيقة عن عدد المرات التي يدور فيها المخزون خلال دورة الاستغلال, ومن وجهة نظر البنك كلما كان هذا المؤشر كبيرا كلما كان ذلك دليلا على سهولة انسياب مخزون المؤسسة و يحسب كالتالي :

في المؤسسات المؤسسات التجارية

م د م = تكلفة شراء البضاعة المباعة / متوسط المخزون

في المؤسسات الصناعية

م د م =تكلفة شراء المواد الاولية / متوسط المخزون

كلما كانت هذه النسبة كبيرة كان ذلك دليلا على سهولة انسياب مخزون المؤسسة.

1-4-2. معدل دوران الأصل المتداول : أي دراسة العلاقة بين الأصل واستخدامه وتعبر عن مدى كفاءة إدارة هذا النوع من الأصل وتوليد مبيعات منها ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية :

م د ا م = صافي المبيعات / الأصول المتداولة

1-4-3. متوسط المخزون : [1]

م م = (مخزون أول مدة +مخزون آخر مدة) /2

1-5. نسب المردودية :

تعبر عن قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بكفاءة للحصول على العائد وبصيغة أخرى هي محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة وتضم :

1-5-1. المردودية المالية : وهي نسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة :

م م = النتيجة الصافية/ الاموال الخاصة

[1] https://ae.linkedin.com/pulse- 2020/06/14 22:20

كلما كانت مرتفعة تكون أحسن بالنسبة للمؤسسة

1-5-2. المردودية الاقتصادية : تعبر عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق أرباح وتحسب كالتالي :

م ا = النتيجة الصافية /الاصول الاجمالية

2- التحليل بواسطة المؤشرات المالية :

2-1. رأس المال العامل FR

يعتبر رأس المال العامل من أهم المؤشرات ويقصد به مجموعة الأموال المتداولة التي تدخل في الدورة المالية أي ما يمكن تحويله إلى نقود دون المساس بهيكل المؤسسة أما صافي رأس المال العامل فهو الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة وتحسب كما يلي[1] :

* من أعلى الميزانية : FR = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

* من أسفل الميزانية : FR = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

الأصول المتداولة = قيم الاستغلال (مخزونات المؤسسة) +القيم المحققة +القيم الجاهزة

الديون قصيرة= دين الاستغلال + ديون خارج الاستغلال

2-2. احتياجات رأس المال العامل BFR

يمكن تعريفه بأنه رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة في مواجهة ديونها المستحقة أثناء دورة الاستغلال ويتم حسابه كما يلي :

BFR = احتياجات الدورة – موارد الدورة

[1] د.لقليطي الاخضر , دراسات في المالية و المحاسبة ,دار حميثرا للنشر و الترجمة

* احتياجات الدورة : الأموال المتداولة ما عدا القيم الجاهزة

* موارد الدورة : هي الديون قصيرة الأجل

كما يمكن حساب احتياجات رأس المال العامل على مستوى دورة الاستغلال كما يلي :

BFR= احتياجات التمويل – موارد التمويل

2-3. الخزينة TR

يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها مجموع الأموال التي بحوزتها خلال دورة الاستغلال وهي تمثل صافي القيم الجاهزة التي يمكن ان تتصرف فيها المؤسسة وتحسب وفق العلاقة التالية [1]:

TR = رأس المال العامل – الاحتياج لرأس المال العامل

أو

TR = القيم الجاهزة – سلفات مصرفية

TR اكبر من 1 معناه أن الخزينة موجبة أي أن FR> BFR وفي هذه الحالة يطرح على المؤسسة مشكل الربحية أي فائض معطل

TR اصغر من 1 هذا يدل على إن الخزينة سالبة أي FR < BFR إذن هناك مشكل في السيولة والمؤسسة غير قادرة على تلبية احتياجاتها.

TR يساوي 0 حالة مثالية عابرة وغير دائمة ومن الصعب الحصول عليها في المدى

[1] محاضرة الاستاذ حولية , مقياس تقييم المؤسسات 2019/04/07

خلاصة

ازداد الاهتمام بتحليل القوائم المالية و ذلك مع زيادة التعقيد الذي يصاحب عملية اتخاذ القرارات و مما لا شك فيه أن عملية تحليل القوائم المالية قد أثبتت فائدتها و على نطاق واسع, كما توصلنا إلى أن التحليل المالي يلعب دور كبير في اتخاذ القرارات و هذا لأنه يعتبر مصدر أساسي للمعلومات بحيث أن كل أداة من أدوات التحليل المالي لها دور في اتخاذ القرار ابتدءا من النسب المالية إلى مؤشرات التوازن لإعلام المؤسسة بوضعيتها المالية لمعرفة ربحيتها و إمكانية تسديد استحقاقاتها .

و أيضا تظهر وضعية المؤسسة المالية بالنسبة للبنك في حالة الإقراض و تساعده على التزود بكافة المعلومات لاتخاذ قرار المنح حيث سنتعرف في الفصل الموالي على البنوك و سياسة الإقراض.

الفصل الثاني

البنوك و القروض

البنكية

الــفصل الثــاني : البنــوك و القــروض البنكــية

تمهيد:

البنك نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان يعتبر البنك بهذا المفهوم وسيطا بين أولئك الذين لهم أموال فائضة وبين أولئك اللذين يعانون من ضعف التمويل حيث أصبحت البنوك ضرورة من ضروريات العصر الحديث لا تستطيع أن تستغني عن خدماتها الأمة ، أو القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ،وبغير العمليات البنكية لا يمكن أن تستمر المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية في نشاطها الإنتاجي والتجاري ،ومن المعروف أن نشأة البنوك ارتبطت بما يشهده القطاع الاقتصادي من تحول عبر مراحل تطوره اقتصاديا واجتماعيا ،وهذا التكامل والتلاحم العضوي يجسده ليس فقط نشأة البنوك وإنما اكتسابها لوظائفها المختلفة وتباين أدوارها من مرحلة تنموية لأخرى ،هذا فضلا عن السياسات والأفكار التي تهيئ المجال لكي يأخذ هذا التطور مجراه. إن تباين البنوك في أداء وظائفها اختلف بين الدول استجابة للتباين في الظروف والتحولات الاقتصادية التي تمر بها الدول. وفي هذا الفصل نحاول عرض نضرة عامة حول البنوك والقروض حيث نتناول في المطلب الأول عموميات حول البنوك يليه خصائص القروض البنكية ومصادر تمويلها أما في المطب الثالث فسنتطرق إلى أنواع القروض البنكية, بالنسبة للمبحث الثاني سيكون حول سياسة الإقراض في المطلب الأول مفهوم هذه السياسة ومكوناتها ثانيا لعوامل المؤثرة عليها وأخيرا تقنيات منح القرض.

المبحث الأول : البنوك و القروض .

المطلب الاول : عموميات حول البنوك

1-نشأة البنوك و تطورها عبر التاريخ:

إنّ البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي الى عهد بابل (العراق القديم) بلاد ما بين النهرين في الألف الرابع قبل الميلاد. أمّا الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بدايات العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض. أما فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة العراف (الصيرفي) الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت عملات أجنبية أو محلية. أما البنوك، بشكلها الحالي، فقد ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى –القرن الثالث عشر الرابع عشر- بعد ازدهار المدن الايطالية. خاصة جنوة وفلورنسة على أثر الحروب الصليبية فقد كانت تلك الحروب تستلزم نفقات طائلة لغرض تجهيز الجيوش، كما أن العائدين منها، منها المحاربين، قد جلبوا معهم خيرات كثيرة سواءً عن طريق الذهب أو الشراء. وترتب على كل هذا النشاط تكدّسا في الثروات ونمو متزايد للفعاليات المصرفية، وكان التاجر والصائغ والصيرفي من أكثر المستفيدين من هذا التحول الكبير. وقد قضت ضرورة التعامل شيوع فكرة قبول الودائع للمحافظة عليها من الضياع مقابل شهادات إسمية. ثم بدأ تحويل الودائع من اسم لاسم (أي نقل الحق في قيمتها) بحضور الطرفين، وفيها بعد بمجرد التظهير، وأخيرا ظهرت شهادات الإيداع لحامله (أي بدون تعيين اسم المستفيد) التي انبثق منها الشيك وكذلك البنكنوت (أي النقود الورقية) بشكله الحديث. وحيث لم يكتف الصيارفة بمجرد قبول الودائع فقد عملوا على استثمار أموالهم الخاصة بإقراضها للغير نظير الفوائد التي يحطون عليها منهم وفي مرحلة لائقة عملوا على استثمار لودائع التي لديهم، أي مال الغير المودع عندهم بإقراضها للأفراد نظيرا فائدة (بعد أن لاحظوا أن جانبا كبيرا من هذه الودائع يظل راكدا بدون أن يحسب علاوة على تيار الودائع الجديد) . وقد حققوا من وراء ذلك أرباحا طائلة. ولم تقف ممارسات الصيارفة عنده هذا الحد، فقد اخذوا ويسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم (وهذا هو السحب على المكشوف) مما سبب في النهاية إفلاسا عدد من بيوت الصيرفة نتيجة تعذر وفاء الديون الأمر الذي دفع

المفكرين أواخر القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء بيوت صيرفة حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتهما.

ولم تقف ممارسات الصيارفة عنده هذا الحد، فقد اخذوا ويسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم (وهذا هو السحب على المكشوف) مما سبب في النهاية إفلاسا عدد من بيوت الصيرفة نتيجة تعذر وفاء الديون الأمر الذي دفع المفكرين أواخر القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء بيوت صيرفة حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتهما.

وهكذا تطورت الممارسات المالية بين صراف إلى بيت صيرفة ثم إلى البنك وأقدم بنك حمل هذا الاسم في التاريخ هو بنك برشلونة (1401)، أما أقدم بنك حكومي فقد تأسس في البندقية عام 1587.

حيث وسعت المعاملات التجارية وزاد عدد البنوك ووظائفها وبمجيئ الثورة الصناعية والدخول في عصر الإنتاج الكبير أخذت البنوك تتوسع[1].

2- تعريف البنوك:

2-1 التعريف الأول: البنك هو عبارة عن مؤسسة مالية تتعامل في النقد وكافة وسائل الدفع الأخرى ويقوم بدور الوسيط المالي بين المتعاملين من الأفراد والشركات ويعمل على تأمين حاجيات العملاء المالية من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية تامين حاجيات العملاء المالية من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وضمن مجموعة من القواعد المحلية والدولية[2]

2-2 التعريف الثاني: البنك هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين، وفق أسس معينة أو استثماراها في أوراق مالية محددة[3].

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية صـ 25،26،27

[2] الدكتور دريد كامل آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة، صـ 36.

[3] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية صـ 25.

2-3 تعريف الثالث: تعددت تعريف البنوك التجارية و تشعبت نظرا لتطور نشاطاتها عبر الزمن من جهة وزيادة أهميتها بفعل التطورات والتحولات العميقة التي يشهدها المحيط الاقتصادي والدولي من جهة أخرى.

أ.لغة: أصل كلمة مصرف باللغة العربية مأخوذ من الصرف بمعنى (بيع النقد بالنقد) ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف، ويقابلها في اللغة الانكليزية كلمة بنك (Bank) المشتقة من كلمة بانكو(Banko) ، أما بالعربية فيقال صرف و صارف الدنانير بدلها بدراهم أو دنانير سواها، والصراف والصيرفي وجمعها صيارفة وهو بياع النقود بنقود غيرها، والصرافة أو الصيرفة هي حرفة الصراف ولمصرف)وهي كلمة محدثة) وجمعها مصارف، تعني المؤسسة المالية التي تتعاطى الاقتراض والإقراض.[1]

ب.إقتصاديا: : البنك هو عبارة عن مؤسسة مالية تتعامل في النقد و كافة وسائل الدفع الأخرى ويقوم بدور الوسيط المالي بين المتعاملين من الأفراد و الشركات و يعمل على تأمين حاجيات العملاء المالية من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية تامين حاجيات العملاء المالية من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية و ضمن مجموعة من القواعد المحلية و الدولية[2].

3- أنواع البنوك:

يمكن تقسيم البنوك بشكل عام على أربعة أنواع رئيسية:

1-3.بنوك تجارية: وتعرف أيضا ببنوك الودائع أو الائتمان ويقصد بها البنوك التي تقبل ودائع الأفراد وتلتزم بدفعها عند طلب أو في موعد يتفق عليه، فالمهمة الأساسية لهذه البنوك يكمن في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية حيث يتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود هي نقود الودائع. يتم وصف البنوك التجارية بأنها المؤسسات المالية النقدية هذا الوصف لا يعني أنها الوحيدة دون غيرها التي تتعامل بالنقود ولكن يعني ذلك إن هذه المؤسسات هي الوحدة المؤهلة لإنشاء نوع النقود. وإن كانت تنصب عمليات البنوك التجارية انسجاما مع طبيعة الجزء

[1] موسوعة ويكيبيديا أطلع عليه يوم الجمعة 2020/02/28 على الساعة 19:05
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81_(%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84)

[11] الدكتور دريد كامل آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة، صـ 36.

الأكبر من مواردها، حيث أنها لا تعتمد في مثل هذه العمليات من القروض على رؤوس أموالها التي تمثل جزء يسير مقارنة بودائع الآخرينّ، إنما يعتمد بالدرجة الأولى على الأموال الملقاة من الغير في شكل ودائع فهذا لا يعني أن هذه البنوك لا يمكنها أن تقوم بمنح قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل، حيث أن الوضع تغير وأصبح بإمكان هذه البنوك التجارية القيام بهذه العمليات.

3-2.بنوك الاستثمار: (أو بنوك الائتمان المتوسط و الطويل الأجل)

أمّا هذا النوع من البنوك فإن عملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت (مصنع، عقار، أرض صالحة، للزراعة...) لهذا فهي تحتاج إلى أموال غير قابلة للطلب متى شاء مودع، بعبارة أخرى فهي تعتمد في إقراضها على رأس مالها بالدرجة الأولى، والذي يفترض فيه أن يكون كبيرا نسبيا. وعلى الودائع لأجل أي ودائع مرتبطة من حيث النتيجة، إلاّ أن الفرق يمكن في كون أن البنك هو الذي يسعى لاقتراض وجلب الوديعة تحت إغراء منح الفائدة في حين أن الوديعة لأجل يأتي بها المنح من تلقاء نفسه طمعا في الفائدة والرغبة منه في توظيف ماله وأخيرا تعتمد تلك البنوك أيضا على المنح الحكومية، وكل تلك الموارد التي تقدم ذكرها بجمعها جامع يتمثل في كونها غير مستحقة الطلب إلاّ بعد تواريخ معروفة مقدما.

3-3.منشآت الادخار أو التوفير: وهي تختص بتجميع مدخرات الأفراد ويعني صغار المدخرين بالدرجة الأولى التي تكون في الغالب مستحقة عند الطلب، وتأخذ شكل دفتر ادخار وقد تكون تلك المدخرات بأجل terme أي مرتبط سحبها بتاريخ وفي هذه الحالة تأخذ شكل أذونات أو سندات، ماذا تفعل منشآت الادخار بكل تلك الودائع؟ تعيد تشغيلها بالاقتراض لآجال مختلفة.

3-4.بنوك الأعمال :وهي بنوك ذات طبيعة خاصة أي أنه ليس لها جمهور داخل وخارج وتقتصر عملياتها المساهمة في تمويل وإدارة المنشأة الأخرى عن طريق إقراضها أو الاشتراك في رأسمالها أو الاستحواذ عليها. تختلف هذه البنوك عن البنوك الأخرى في كون أنها تعمل في سوق رأس المال marche des capitan بينها تعمل البنوك الأخرى في سوق النقد أساسا. [1]

[1] شاكر القزويني، محاظرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ص 31-32.

4- وظائف البنوك

4-1.وظائف البنك المركزي: تعددت وظائف البنوك المركزية منذ نشأتها وحتى الوقت المعاصر وتتمثل فيما يلي[1]:

4-1-1.تنظيم الإصدار النقدي (العملة) للدولة:

حيث أن البنوك المركزية تعد مسؤولة عن إصدار النقود الورقية في دول العالم المختلفة، وقد كانت وظيفة الإصدار النقدي هي الوظيفة الأولى للبنوك المركزية، حيث أطلق عليها في بادئ الأمر "بنوك الإصدار".

4-1-2. إدارة الأعمال المصرفية و خدمات الوكالة للحكومة:

ويقصد بها كون البنك المركزي بنك الحكومة ووكيلها ومستشارها المالي، بالإضافة إلى إدارة حسابات الهيئات والمؤسسات الحكومية المختلفة وتحصل إيراداتها و تقديم تسهيلات ائتمانية، وأيضا بيع وشراء العملات الأجنبية لصالح الحكومة وإدارة السندات الحكومية وأذونات الخزانة يضاف إلى ذلك تقديم بعض النصائح في كيفية علاج المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدولة.

4-1-3إدارة احتياطات الدولة من العملات الأجنبية والاحتفاظ بها:

ويقصد بها قيام البنك المركزي بالاحتفاظ باحتياطات الدولة من العملات الأجنبية وإدارتها وتوفير تلك العملات الأجنبية لأغراض التجارة الدولية، ومع العمل على استقرار قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وهو ما يعرف بإدارة سعر الصرف.

4-1-4. الملجأ الأخير للبنوك العاملة:

وذلك من حيث مساندة تلك البنوك لمواجهة أية حالة من حالات التعثر أو احتمالات الإفلاس، وذلك بتقديم تسهيلات مالية لتلك البنوك بهدف استقرار الجهاز البنكي وسلامته خاصة في أوقات الأزمات والطوارئ واحتلت هذه الوظيفة مرتبة مهمة من وظائف البنوك المركزية.

4-1-5. الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية:

[1] أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات و متغيرات المعاصرة على القطاع المعرفي و دور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006،ص7-10.

وذلك بأن توضع نسبة معينة من الودائع التي بحوزة البنوك العاملة بصفة التزاميه لدى البنك المركزي تحد أدنى بغرض الاحتياط، وكذلك العمل على تنظيم الائتمان البنكي وتحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي بهدف ضمان توافق السياسة النقدية مع الأهداف الاقتصادية للدولة.

4-2 .وظائف البنوك التجارية:

مع التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي ساد العالم، فإن وظائف البنوك التجارية تطورت بشكل واضح خاصة في مجال الخدمات فمن بين هذه الوظائف نجد:

4-2-1. الوظائف التقليدية:

4-2-1- 1. منح القروض: تقوم البنوك التجارية بتقديم قروض لمحتاجيها وهي على عدة أنواع :

- **قروض بدون ضمان:** تمنح على أساس الثقة للمتعاملين الرّئيسيين مع البنك كونه متأكد من مركزه المالي.
- **قروض بضمان:** وذلك بضمان أوراق مالية أو سلع مختلفة.

4-2-1-2. قبول الودائع على مختلف أنواعها: تشكل الودائع الحجم الأكبر من مصادر الأموال المتاحة للمصرف التجاري وهي على أنواع.

- **ودائع جارية:** وهي تلك الودائع التي تستطيع أصحابها سحبها دون سابق إنذار.
- **ودائع بأخطار:** وفيها يخطر المودع بنكه بالتاريخ الذي يرغب فيه سحب وديعته أو يخطر بنكه برغبته في السحب بعد مدّة زمنية متفقة عليها.
- **ودائع لأجل:** وتلك الودائع التي لا يستطيع أصحابها السحب منها إلاّ بعد انقضاء المدّة المحددّة أو المتفق عليها.

4-2-1-3. توليد النقود: وهي ميزة تتميز بها البنوك التجارية عن غيرها من البنوك وتعني أن البنوك تلتقى ودائع الأفراد بالنقود الأساسية ثم بتوليد ودائع أكبر بكثير من تلك الودائع الأساسية التي أودعت لديها[1].

4-2-1-4. فتح الحسابات: تقوم البنوك التجارية بفتح مختلف الحسابات المصرفية لعملائها.

ـ الحساب العابر: يعرف الحساب على أنه عقد يربط بين البنك وعميله.

[1] أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة الطبعة الثانية 1996.

لـالحساب الادخارية: هي حسابات خاصة تهدف إلى تحقيق نوع من الادخار[1].

الحسابات تحت الطلب: وهناك نوعان من هذا الحساب حساب الشكات الذي هو بدون أجل ويمكن لصاحبه السحب في أي وقت دون إنذار سابق و الحساب الجاري الذي يفتحه البنك للتجار.

4-2-2. الوظائف الحديثة:

البنك التجاري يسعى دائما إلى دفع رقم أعماله و إلى ضبط وترشيد مصروفاته وأعبائه، وذلك ما أدى به إلى ابتكار خدمات جديدة يؤديها للمتعاملين معه[2]، ومن أبرزها

4-2-2-1. تقديم خدمات استشارية للمتعاملين: أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها[3].

4-2-2-2.خدمة البطاقة الانتمائية(بطاقة الاعتماد أو البطاقة البلاستيكية): وتعتبر من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي استحدثتها البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات[4].

4-2-2-3. إصدار خطابات الضمان: يقصد الضمان هو تعهد كتابي من البنك بقبول دفع مبلغ معين نيابة عن الزبون غلى طرف آخر خلال الفترة المحددة.

4-2-2-4. دفع المبالغ من أصل الاعتمادات الخاصة: الاعتماد واتفاق بين البنك والزبون يعطي الحق للزبون في الافتراض في حدود مبلغ معين يحدده الاتفاق[5].

4-3 وظائف البنوك الشاملة:

تقوم البنوك الشاملة بالوظائف التقليدية للبنوك التجارية لكن إضافة لهذه الأعمال تقوم البنوك الشاملة بأعمال استثمارية نذكر منها.

---

[1] سليمان بوذياب، اقتصادية النقود و البنوك، المؤسسات الجامعية للنشر و التوزيع بيروت.

[2] زياد رمضان، إدارة البنوك، وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2006.

[3] زياد، رمضان، نفس المرجع.

[4] فلاح حسين الحسني ،مؤيد عبدالرّحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل ،الطبعة الرابعة 2008 صـ 37.

[5] فلاح حسين الحسني، نفس المرجع السابق ص 35.

4-3-1.وظيفة الإسناد: حيث تقوم المصارف الشاملة بتحمل مخاطر شراء الأسهم الصادرة حديثا.

4-3-2.التسويق و التوزيع: تقوم البنوك الشاملة بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركات المصدرة ولكن في هذه الحالة لا تتحمل هذه البنوك أية مخاطر .

4-3-3.وظيفة التسنيد: وتتضمن هذه الوظيفة في تحويل قروض البنك إلى سندات وبيعها في الأسواق المالية.

4-3-4. التعامل بالمشتقات: وهي الأدوات المالية المستجدة والتي شاع استخدامها مؤخرا من أجل أخذ الحيطة من المخاطر.

4-3-5. التأجير التمويلي: حيث يقوم البنك الشامل بشراء الآلات وتأجيرها للمشروعات وأهمية هذه الوظيفة في أنها تساعد المشروعات والتي تعاني من نقص في رأس المال في عدم تجميد جزء من رأس مالها في شراء هذه الأجهزة[1]

5- **أهمية البنوك:**

- بدون وساطة البنك يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدّة الملائمة للاثنين.
- بدون البنوك تكون المخاطر أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.
- نظرا لتنوع استثمارات البنوك فإنما توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطر عالية.
- يمكن للبنوك نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- إن وساطة البنوك تزيد سيولة الاقتصاد بتقديم أطول قريبة من النقود تَدُرُّ عائدا مما يقلل الطلب على النقود.
- يقوم بتقديم أطول مالية متنوعة المخاطر مختلفة وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات و تستجيب لها.

[1] عبد الله الطاهر، النقود و البنوك، مركز يزيد للنشر، الطبعة الثانية الأردن 252-251.

– تشجيع الأسواق التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطر[1].

المطلب الثاني :خصائص القروض البنكية و مصادر تمويلها.

1–خصائص القروض البنكية :

يتضمن عملية منح القروض الالتزامات من طرف البنك لعدة سنوات وتنجم عنها أخطار، ولهذا تعتمد على مجموعة من الشروط التي نوجزها فيما يلي:

ا) .قيمة القرض: أو المبلغ ويمثل قيمة القرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنها القرض.

ب).مدّة القرض: هي الأجل أو الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة عامليه، وتختلف مدة القرض باختلاف العمليات الممولة وتصنف إلى أقسام:

***المدة القصيرة**: تتراوح ثمانية عشر شهرا أو سنتين حسب القانون الجزائري.

***المدة المتوسطة**: تتراوح بين ثمانية عشر وسبع سنوات.

* **المدة الطويلة**: تتراوح ما بين سبع سنوات على الأقل وعشرين سنة على الأكثر.

ج). سعر الفائدة: يعرف سعر الفائدة على أنه أجرة المال المفترض، أو ثمن استخدام الأموال أو العائد على رأس مال المستثمر، وهو الزمن عند افتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة[2] كما أيضا على أنه أجر تراء النقود ويلتزم المقترض بدفعه غلى البنك مقابل التنازل المؤقت له على السيولة.

د). الضمانات: وتكون إما عينة أو شخصية .

و). طريقة السداد: وهناك عدة برامج سداد القرض ومن أهمها:

– يقوم المقترض بتسديد مبلغ الفائدة وإقساط القرض بمبلغ ثابت طيلة فترة الاستحقاق.

– أسعار فائدة متغيرة طيلة فترة الاستحقاق ويكون إما بتسديد جزء هام دفعة واحدة بسعر فائدة ثابت وجزء آخر بسعر فائدة متغيرة[3].

[1] محمد العيرقي، إدارة المصارف، دار –9– الوفاء للطباعة و النشر الطبعة الأولى،2007ص13–14.

[2] طاهر حيدر حيران، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر و التوزيع ص 61.

[3] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره ص 28.

2- مصادر القروض البنكية :

تتمثل مصادر القروض البنكية فيما يلي:

2-1.الإيداعات البنكية: منذ ظهور البنوك الخاصة بالإيداع والتلخيص ظهرت الإيداعات الباطنية التي تمول النشاطات الجارية المصرفية بحيث تشكل وسائل نقدية.

2-2.الورقة المصرفية: هي وسيلة قرض عندما أصدرت على شكل خصومات بحيث لا تتداول إلّا في فترة الخصم ثم تسدد في أجل الاستحقاق.

2-3.الحساب البنكي: إن العلاقة بين البنك والزبون والآخر للمسحوبات ويسمى الحساب، بعد كل عملية تقارب بين الجانب الدائن ومجموع الجانب المدين.

2-4.السوق النقدية: تهدف هذه الأسواق إلى إجراء مفاوضات حول القروض وتتم بتقديم الزبون طلب يحدد مقدار القرض ليتلقى بعدها اشعار بالقبول أو عدم القبول لطلبه[1].

المطلب الثالث :أنواع القروض البنكية

1-القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال:

تساعد قروض الاستغلال المؤسسة في تمويل إنتاجها على المدى القصير والتي لا تتعدى في الغالب 18 شهرا ، وتتبع البنوك عدة طرق لتمويل هذه الأنشطة ويمكننا بصفة إجمالية أن نقسّم هذه القروض إلى 3 أنواع.

1-1. القروض العامة: القروض الموجهة لتمويل الأصول المتداولة في الميزانية بصفة عامة وليس موجهة إلى تمويل أصل معين، وتسمى هذه القروض أيضا بقروض الخزينة.

1- 2. القروض الخاصة: وهي القروض الموجهة لتمويل من الأصول المتداولة

1-3. الخصم التجاري: وهو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق.

فالبنك يقوم بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها، ويستفيد البنك من هذه العملية من ثمن يسمى سعر الخصم [1].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إراداتها، الدار الجامعية للطبع ص 103.

2 –القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار:

تختلف عمليات الاستثمار جوهريا عن عمليات الاستغلال من حيث موضوعها، وطبيعتها ومدتها لذلك فإن هذه العمليات تتطلب أشكالا وطرق أخرى للتمويل تتلاءم وهذه المميزات العامة، وفي حقيقة الأمر أن نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة، وهي للحصول إما على وسائل الإنتاج ومعداته، وأما على عقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والإدارية، وعليه فالاستثمار هو عبارة عن اتفاق مالي يُنظر من وراءه عائد أكبر في المستقبل.

وعندما تقوم المؤسسة بالاستثمار فهي بذلك تتخذ قرار يمكن أن يرهن مستقبلنا إذا لم يكن صائبا، وعليه تتطلب العملية القيام بدراسات معمقة للمشروع حتى يمكننا ذلك من التقليص من احتمالات عدم التأكد و بالتالي التقليص من المخاطر الناجمة عن الاستثمار وتأثيرها على المؤسسة ووضع البنك الممول للاستثمار.

2–1. عمليات القرض الكلاسيكي لتمويل الاستثمار:

يتم التمييز ونوعين من القرض الكلاسيكي وهما قروض الاستثمار متوسطة الأجل، وقروض الاستثمار طويلة الأجل.

2–1–1. قروض الاستثمار متوسطة الأجل:

توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات والتي لا يتجاوز عمر استعمالها 7 سنوات وتستخدم هذه القروض لتمويل التكاليف العادية والدائمة للإنتاج وضروريات الصندوق ونظر لطول هذه المدة، فإن البنك يكون معرض لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم التسديد، والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض .

[1] بنان سهام، منصوري كريمة ،تقنيات وإجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس 2009 ص 29،30

ويمكن أن نميز نوعين من قروض استثمار متوسطة الأجل ويتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة والقروض التغير قابلة للتعبئة. [1]

– ففيما يتعلق بالقروض القابلة للتعبئة، فالأمر يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة فهم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركز، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه.

– أما القروض القابلة للتعبئة، فإن ذلك يعني أن البنك لا يتوفر على امكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، وبالتالي فإن البنك مجبر على انتظار سداد المقترض لهذا القرض. [2]

2–1–2. قروض الاستثمار طويلة الأجل:

قد تحتاج المؤسسات غلى شراء معدات يتطلب الحصول عليها أموال طائلة تفوق طاقتها.كما أن استرجاع ايراداتها قد يتطلب وقتا طويلا لذلك تلجأ إلى البنك للحصول على القرض، كما أنها تتميز حجمها وطول مدتها.

والقروض الموجهة لهذا النوع من الاستثمار تفوق في الغالب سبع سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى عشرين سنة، لذلك تمنح في الغالب من طرف مؤسسات مالية متخصصة ونظرا لخطورة هذا القرض تلجأ البنوك إلى طلب:

ـ ضمانات حقيقة ذات قيم عالي.

ـ اشتراك عدة مؤسسات مالية في تمويل واحد[3].

2–2. الائتمان الايجاري (القرض الإيجاري):

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونيا لذلك بوضع آلات ومعدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعمليه على سبيل الإيجار ومع أمكانية

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2007، 73–74.

[2]. بخزار يعدل فريدة، تقنيات التسيير المعرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر،2005 ص 309.

[3] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره. ص74–76.

التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على إقساط يتفق بشأنها تسمى دائمة الإيجار وفي نهاية العقد إنتاج للمؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات.

- طلب تجديد عقد الإيجار.
- شراء نهائيا هذا الأصل بالقيمة المتبقية.
- إرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.

- كما نجد هذا النوع من القروض مقسما إلى:

2-2-1. القرض الإيجار المالي: إذا تم تحويل كل الحقوق أو الالتزامات والمنافع والمساوئ والمخاطر المرتبطة بملتيه الأصل المعني غلى المستأجر، وبمعنى ذلك إن مدة عقد القرض الإيجاري كافية لكي تسمح للمؤجر باستعادة كل نفقات رأس المال مضافا إليه مكافأة هذه الأموال المستثمرة.

2-2-2. القرض الإيجاري العملي: يعتبر الإيجاري عمليا إذا لم يتم تحويل كل الحقوق والالتزامات والمنافع والمساوئ والمخاطر المرتبطة بملتيه الأصل المعني أو تقريبا كلها إلى المستأجر، وهذا يسمح بالقول أن جزء من كل ذلك يبقى على عاتق والمؤجر[1].

ومعنى ذلك أن فترة العقد غير كافية لكي يسترجع المؤجر كل نفقاته، وبالتالي، فإنه يجب انتظار فترة أخرى الاستعادة ما تبقى من النفقات سواء بتجديد العقد أو بيع الأصل.

2-2-3 . القرض الإيجاري حسب طبيعة التمويل: يمكننا حسب هذا التصنيف التفريق بين وعين من القرض الإيجاري

2-2-4 .القرض الإيجاري للأصول المنقولة: يستعمل هذا النوع من طرف المؤسسة المالية لتمويل الحصول على أصول منقولة تتكتل من تجهيزات وأدوات استعمال ضرورية لنشاط المؤسسة المستعملة، وهذا النوع يعطي على سبيل الإيجار لفترة محددة لصالح المستعمل سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا لاستعماله في نشاطه المهني مقابل ثمن الإيجار وفي نهاية الفترة

[1] المرجع السابق ص 76-78.

تعطي لهذا المستعمل فرصة تجديد العقد لمدة أخرى أو شراء هذا الأصل أو التخلي عنه نهائيا، ولا يسمح لأحد الطرفين بإبطال العقد.

2-2-5 .القرض الإيجاري للأصول غير المنقولة: يهدف هذا النوع إلى تمويل أصول غير منقولة تتشكل غالبا من المصانع، والعقارات التي حصلت عليها المؤسسة المؤجرة من جهة ثالثة أو قامت هي ببنائها وتسليمها على سبيل الإيجار إلى المؤسسة المستأجرة لاستعمالها في نشاطها مقابل ثمن الإيجار. ويتميز هذا القرض بالخصائص التالية:

ـ مدة القرض طويلة لوقت طويل لإنجاز المشروع.

ـ يتطلب الأمر تدبير أموال طائلة.

ـ انجاز البناء وتنفيذه وكرائه يخضع غلى أنظمة خاصة عندما يتعلق الأمر بالعقارات[1].

3-القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية:

تكون هذه القروض مرتبطة بتدخل البنوك في التسوية المالية في علاقات ناشئة عن التجارة الدولية وتسمى بالاعتماد المستندي الذي يحل المشاكل المرتبطة بالمستورد والمصدر أثناء تعاملهم المباشر والمتمثلة في تجميد مبلغ مالي، تجميد مقابل بضاعة، نزاعات تتعلق بعدم تطبيق شروط العقد فهو يمثل بذلك ضمانات للطرفين فالاعتماد المستندي اعتماد مقابل بضاعة ينتظر استلامها ويتعهد البنك بالدفع نيابة عن الزبون ويكون قصير الأجل[2].

المبحث الثاني : سياسة الإقراض

المطلب الأول : مفهومها , مكوناتها و أهدافها

إن النشاط الاقراضي يعتبر من أهم أوجه استخدام أموال البنك، باعتبار أن القروض تأخذ نسبة كبيرة من جانب الاستخدامات في ميزانية البنك، لهذا وجب وضع سياسة دقيقة لها.

1- مفهوم سياسة الإقراض:

يقصد بالسياسة الإقراضية، مجموعة المبادئ والمفاهيم التي تضعها الإدارة العليا لكي تهتدي بها مختلف

[1] الطاهر لطرش، نفس المرجع السابق ص 78-80.

[2] نفس المرجع السابق 113.

المستويات الإدارية عند وضع برامج وإجراءات الإقراض، ويسترشد بها متخذو القرارات عند البث في طلبات الاقتراض، ويلتزم بها المنفذون عند بحث تلك الطلبات وبعد اتخاذ قرارات بشأنها.[1]
يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها: مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بحجم و مواصفات القروض ,و تلك التي تحدد منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها. إضافة إلى ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة و مبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض.[2]

يمكننا بعد عرض هذه التعاريف بالخروج بتعريف لسياسة الإقراض، على أنها سياسة ترسمها الإدارة العليا للبنك، تحدد من خلالها كيفية توجيه القروض، و كذا الشروط الواجب مراعاتها عند منحها، و ذلك بعلم كل المستويات و المسؤولين عن نشاط الإقراض في البنك.

2- مكونات سياسة الإقراض:

تختلف سياسة الإقراض من بنك لآخر وفقا لأهدافه ومجال تخصصه و هيكله التنظيمي وحجم رأسماله ، وبصفة عامة يوجد العديد من النقاط والمجالات التي تغطيها السياسة و هي:

2-1- حجم الموارد المالية المتاحة للبنك : ويأتي في مقدمتها ودائع العملاء بأنواعها المختلفة "ودائع جارية ، توفير ، ودائع لأجل" سواء كانت بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية ، ثم تأتي بعدها القروض التي يحصل عليها البنك من المصادر الأخرى ،ثم رأس المال ومكوناته بعد ذلك، ويحرص البنك عادة على مراعاة طبيعة آجال الودائع مع فترات القروض التي يمنحها لعملائه، كما أنه يراعي بحرص عند قيامه بتحويل ودائعه من عملة إلى أخرى لإقراضها ، إذ يتعين عليه التحوط ضد مخاطر تغيرات أسعار الصرف

2-2- حجم القروض المطلوبة : بعد أن تقوم إدارة البنك بتحديد حجم الموارد المالية المتاحة، وبعد تحديد نسبة الاحتياطي القانوني الذي يتعين الاحتفاظ به لدى البنك المركزي، وبعد تحديد القدر

[1] منير ابراهيم هندي ,ادارة الاسواق و المنشات المالية,منشاة المعارف مصر,2002 ,ص 235
[2] عبد المطلب عبد الحميد ,البنوك الشاملة عملياتها و ادارتها ص 118-119

المطلوب لمواجهة توقعات السحب على الودائع من جمهور المودعين يمكن تحديد الحد الإجمالي المستهدف للإقراض، وتنص سياسة الإقراض عادة على ألا يتجاوز القيمة الإجمالية للقروض الممنوحة في أي لحظة زمنية نسبة معينة من الموارد المالية المتاحة ، وتتوقف النسبة المقررة إلى حد كبير على مدى الاستقرار الذي تتصف به الودائع وعلى الظروف الاقتصادية السائدة، ففي فترات الرواج ينبغي على إدارة البنك تحقيق تلك النسبة دون حدوث تجاوز يكون من شأنه إضعاف مركز البنك من حيث السيولة ، وفي فترات الكساد يتوقع انخفاض النسبة الفعلية للإقراض عن النسبة المقررة ، وقد تضع البنوك حدا أقصى لحجم القرض الذي تمنحه للعميل الواحد حتى يتجنب البنك المخاطر التي قد يتعرض لها العميل ويعرض أموال البنك لمخاطر عدم الدفع ، ويكون الحد الأقصى في العادة نسبة من رأس مال البنك واحتياطاته.[1]

2-3طبيعة الضمانات المقدمة : ومدى ملائمتها لتغطية قيمة القرض الممنوح ومدى إمكان تحويلها بسهولة إلى نقد سائل لسداد القرض في حالة تعثر المقترض في السداد ما يضطر البنك معه في استرداد حقوقه من الضمان المقدم.

2-4- الغرض في القرض : تختلف معاملة البنوك لطلبات الاقتراض التي تقدم لها باختلاف الغرض من القرض ، إذ ترحب البنوك بطلبات الاقتراض التي تستخدم في تمويل رأس المال العامل الذي يتمثل أساسا في المخزون السلعي و السلع في مرحلة الإنتاج وأوراق القبض كما أنها تقبل على تمويل العمليات المتعلقة بالتجارة المحلية أو الخارجية و لا تستجيب لطلبات الاقتراض التي ترتفع فيها نسبة المخاطرة، كأن يطلب القرض لتمويل أصولا ثابتة تتطلب تمويلا طويل الأجل .[2]

2-5- ربحية القرض : إن تحقيق ربح للبنك من مباشرة نشاطه يعتبر من الأهداف الرئيسية بالنسبة له ، ومن ثم فإنه يتعين عليه حساب تكلفة الأموال التي يقرضها لعملائه بحيث تزيد الفوائد المدينة التي تحتسب على القرض والعمولات المحصلة تكلفة موارده المالية " الفوائد الدائنة التي يدفعها للمودعين بالإضافة إلى النفقات الإدارية كتكلفة العمالة والأجهزة والآلات والإيجار. . .الخ"

[1] مدحت صادق,ادوات و تقنيات مصرفية ,دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع القاهرة 2001 ص 254

[2] المرجع السابق ص 256

2-6- السياسة النقدية: التي يضعها البنك المركزي عند مباشرته لدوره الرقابي على الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية لعملائها، والذي يستخدم فيها أدواته والتي يتعين على البنوك التجارية الالتزام بها.

2-7- تحديد مستندات القرض: قد تحدد سياسة الإقراض في البنك المستندات الواجب تقديمها من قبل العميل عند طلب القرض وهذه المستندات وإن كانت تختلف قليلا من بنك لأخر, إلا انه يمكن إجمالا إيجاز أهمها فيما يلي[1] :

- طلب الحصول على قرض معبأ من قبل العميل وموقع منه.

- بيان مصادر الدخل بالنسبة للفرد أو القوائم المالية لعدد السنوات بالنسبة للمؤسسات والشركات وغالبا ما يتم طلب القوائم المالية لآخر ثلاث سنوات.

- بيان بالقروض السابقة التي منحت للعميل.

- مستندات ملكية الضمانات المقدمة من طرف العميل, ويتم تخصيص ملف لكل قرض يحتوي على المستندات السابق ذكرها أو نسخ عنها.

3- أهداف سياسة الإقراض:

تتعدد أهداف وضع سياسة الإقراض في البنوك ويمكن ذكر أهم هذه الأهداف فيما يلي:

-منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل البنك وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه.

-ترشيد قرار الإقراض للبنوك بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها ومن ثم المحافظة على سلامة الإقراض بالبنوك.

- ضمان عائد مناسب مرضي للبنك عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح وتنمية نشاط البنك بصورة مستمرة.[1]

[1] عبد المعطي رضا رشيد ,محفوظ احمد جودة ,ادارة الائتمان ,دار وائل للطباعة و النشر عمان 1999 ص 211

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على سياسة الاقراض.

هناك مجموعة من العوامل المختلفة تؤثر في السياسة الإقراضية يمكن عرضها كما يلي :

1- رأس المال: يكون هذا الأخير حافزا بالنسبة للبنك، حيث تزيد ثقته اتجاه عميله لأنه يضمن استرداد أمواله المقرضة مهما زادت مدتها، ويستنتج البنك ذلك من جراء دراسة للميزانيات المقدمة من طرف العميل في ملف طلب القرض، إذ كلما ارتفع مقداره زادت ثقة البنك وقابليته على تحمل جميع مخاطر الائتمان.

2- الربحية : في عملية الاقتراض يسعي البنك إلي تحقيق أقصى ربح ممكن، ولكي يتسنى له ذلك عليه بانتهاج سياسة إقراضية متساهلة، تتمثل في فرض معدلات فائدة عقلانية.

3- استقرار الودائع: حيث أن البنك الذي يواجه تقلبات استثنائية في حجم ودائعه، يضطر إلى إتباع سياسة مالية متحفظة لتغطية هذه المتغيرات.

4- تنافس البنوك: باختلاف البنوك وكثرتها، تزداد المنافسة فيما بينهم لجلب أكبر عدد ممكن من العملاء مع إغرائهم بتسهيلات ومزايا تختلف من بنك لآخر.

5- السياسة النقدية العامة: البنك المركزي يتخذ سياسة مشددة عندما تكون طلبات الإقراض في حدها الأقصى ,والتخفيف من حدة هذه السياسة المتخذة في حالة الركود الاقتصادي .

6- الظروف الاقتصادية العامة: تؤثر هذه الظروف مباشرة على النشاط الائتماني للبنوك، إذ كلما كانت هذه الظروف مستقرة، كلما كانت حافزا أكبر للبنوك للتسهيل في إجراءات منح القروض، وفي حالة العكس فستؤثر سلبا على نشاط البنوك مثلا في حالة التضخم.

7- حاجات المنطقة: فقد يضطر البنك إلى التساهل في قروضه حتى يسمح بتنمية وتطوير بعض المناطق، ويكون ذلك حافزا بالنسبة إليه لكي يكتسب مودعين جد د ويزيد من حجم قروضه مستقبلا.

[1] https://abahe.uk/economics-and-investment-enc/84853-objectives-and-determinants-of-policy-lending.html

8- قابلية موظفي المصرف: كلما زادت خبرتهم وقدرتهم وتطورت تقنياتهم المستخدمة في مجال تسيير البنوك كلما زاد حجم القروض وزاد معها عدد العملاء لأنه باستخدام أفضل التقنيات وأحسنها، تستطيع البنوك استقطاب اكبر عدد من المتعاملين في وقت قصير جدا .[1]

المطلب الثالث : الاجراءات اللازمة لطلب و منح القرض.

لكي يكون البنك اقل عرضة للخطر من حيث تحصيله للقروض التي يمنحها يجب عليه أن يتخذ مجموعة من الإجراءات و يتبع مجوعة من الخطوات .

1- شروط منح القرض :

1-1 . الشروط العامة لمنح القرض :

1-1-1. شخصية العميل: تعتبر شخصية العميل من أهم العناصر عند منح القرض ويمكن التعرف عليها من خلال مدى انتظام سداد العميل لديونه كما يمكن التعرف عليها أيضا من خلال البنوك التي يتعامل معها، والموردين الذين يقومون بالتوريد إليه، بالإضافة إلى مكانة العميل ومركزه الأدبي في السوق التجارية وخبرته في العمل الذي يؤديه وسمعته التجارية.

1-1-2. المقدرة على الدفع: تعني دراسة قدرة العميل على مباشرة أعماله وإدارتها بطريقة سليمة بحيث تضمن للبنك سلامة استخدام الأموال المقدمة له، وبالتالى سداد الديون في مواعيدها، ويعتبر هذا من أهم الأعمال التي يقوم بها البنك والذي يعتمد على خبرته والأساليب التي يستخدمها في الحكم على مقدرة العميل على الدفع.

1-1-3. المركز المالي :يجب أن يتمتع العميل برأس مالي مناسب لإمكانية استرداد البنك لمستحقاته وأيضا من سلامة تمتعه بمركز مالي سليم، وتقوم البنوك بدراسة وتحليل القوائم المالية للعميل للتأكد مركزه المالي، ومن المؤشرات التي يمكن استخدامها ل لحكم على المركز المالي للعميل:

- نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة.
- نسبة التداول .
- نسبة السيولة وعائد الاستثمار إضافة إلى معدل دوران الأصول الثابتة.

[1] د.محمد سلمان سلامة ,الادارة المالية العامة, دار المعتز للنشر و التوزيع ص 194-195

1-1-4. الضمانات: يؤخذ الضمان من العميل سواء عينا أو شخصيا لمواجهة بعض القصور في المعايير السابقة، ولكنه لا يغني نهائيا عن سمات العميل الحسنة والتزامه بتعهداته ومقدرته على الدفع، فالهدف من الضمانات هو تحسين أوضاع القرض المقدم من البنك وتوفير الحماية للبنك ضد بعض المخاطر المحتملة، فمثلا قد يطلب البنك ضمانات من المقترض لعدم توفير رأسمال كافي لديه ولكن يجب مراعاة عدم منح القرض إذا كان مصدر السداد الذي الضمانات ذاتها.

1-2. الظروف العامة:

قد يتمتع العميل بخصائص حسنة وسمعته الطيبة ومقدرة على الدفع عالية بالإضافة إلى سلامة مركزه المالي، لكن كل ذلك لا يعتبر كافيا لمنح الائتمان ذلك لأن التقلبات الاقتصادية ت تحكم إلى حد كبير في منح الائتمان وربما تكون سببا في تغيير مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته، ويتضمن ذلك دراسة المنافسة ومدى سهولة أو صعوبة دخول منتجين جدد مما يزيد من صعوبة تصريف المنتجات أو البيع بأسعار منخفضة ومقدار الرقابة الحكومية، بالإضافة إلى كل هذا هناك عامل الحاسة الائتمانية للباحث والتي تحكم على المعايير السابقة.[1]

2- إجراءات منح القرض :

2-1. فحص طلب القرض: يقوم البنك بدراسة المبدئية وفقا لسياسة الإقراض البنك . خاصة من حيث غرض القرض وأجل استحقاق وأسلوب السداد ويساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام، وكذلك النتائج التي تسفر عنها زيادة المنشات وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها في ضوء هذه العمليات يتم اتخاذ القرار المبدئى بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل.

2-2. التحليل الائتماني للعميل :يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض بناء على المعاملات السابقة مع البنك ومدى ملائمة رأسماله من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

[1] محمد صالح الحناري ,عبد الفتاح عبد السلام,المؤسسات المالية البورصة و البنوك التجارية ص 281

2-3. التفاوض مع المقترض: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي يتم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه، كيفية صرفه، طريقة سداده، مصادر السداد، الضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والعمولات المختلفة، ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منها.

2-4. اتخاذ القرار: تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل أو عدم قبوله شروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد، يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة الطالبة للاقتراض معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي وصنف القرض والغرض منه، الضمانات المقدمة، مصادر السداد وطريقته، إضافة إلى ملخص الميزانية عن السنوات الثلاث الأخيرة والتعليق عليها ومؤشرات السيولة و الربحية ,النشاط و المديونية .

2-5. صرف القرض: يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه الضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها إتفاق القرض.

2-6. متابعة القرض والمقترض : الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشاة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة، وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض و التي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

2-7. تحصيل القرض :يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا ما لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة (الإجراءات القانونية، تأجيل السداد، تجديد القرض)[1]

[1] بلعيد ذهبية ,خنيش نسيمة, القروض المصرفية و اجراءات التمويل , مذكرة لنيل شهادة اليسانس في العلوم الاقتصادية فرع نقود و مالية البويرة 2000 ص 50

خلاصة

بعد التطرق إلى القروض المصرفية توصلنا إلى خلاصة هامة وهي أن القروض المصرفية تعد المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على إيراداته إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته ولذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة لما تمثله من نسبة كبيرة ضمن أحوالها العاملة ، إذ تعد العمود الفقري للنشاطات الاقتصادية ، حيث أنها تعمل على إشباع الاحتياجات لتمويلية للمشاريع الاقتصادية المختلفة وفي المجالات المتعددة كما أنها تعتبر من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان ، والتي نشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول ، وتلعب القروض المصرفية دورا في تمويل حاجة الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات كما تعمل على خلق فرص العمالة ، وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

و بهذا سنتطرق في الفصل الأخير إلى دراسة مفصلة لقرض لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

الفصل الثالث: دراسة حالة ملف قرض ببنك الفلاحة و التنمية الريفية.

تمهيد:

لقد احتل النظام البنكي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية نظرا للتحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي حيث أخذت البنوك تطور من إمكانيتها ووسائل عملها من أجل جمع الأموال وتوجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة إن عملية منح القروض تعتبر من الوظائف البنكية ذات الأهمية البالغة و ذلك حسب طبيعة موضوع التمويل و الإشكال التي يأخذها.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR

المطلب الأول : نشأة و تطور بنك البدر .

1)- نشأة بنك البدر :

نظرا للعجز الذي يعاني منه القطاع الزراعي من طرف البنك الوطني الجزائري إلا أن هذا الأخير لم يحقق ما كانت تصبوا إليه الدولة من تطوير الزراعة ، وهذا بسبب تعدد الأطراف التي يمولها ، يضاف لها قطاع الزراعة ولذلك بدأ التفكير في إنشاء بنك متخصص في القطاع الفلاحي وهذا يظهر من خلال ما نشرته وزارة المالية في إحدى المنشورات الخاصة بالبنك الوطني الجزائري هو :

تقرير إنشاء بنك فلاحي – مشروع تمهيدي في عدد " أوت سبتمبر" سنة 1981 وتحقق ذلك بأن المعروف :أسس بنك الفلاحة و التنمية الريفية طبقا للمرسوم 106-82 المؤرخ في 1980/03/13 بسنة إعادة الهيكلة التي تندرج ضمنه سبعة أبواب المتمثلة في67 مادة قانونية .

ي بداية الأمر تكون البنك من وكالات متنازل عليها من طرف بنك الوطني الجزائري طبقا للمادة 61 من المرسوم 82/106 وعقب تأسيسه سعى بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى فرض نفسه في الساحة الاقتصادية ضمن العالم الريفي وذلك من خلال فتح فروع ووكالات مركزية ووكالات على مستوى التراب الوطني.

و بصدور هذا القانون 88/01 المتضمن إجراء توجيه للمؤسسات الاقتصادية العمومية أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية شركة ذات أسهم وفي سنة 1990 صدر قانون 91/10 المؤرخ في 14/04/1990 وهذا في إطار التحول الاقتصادي من الاشتراكي إلى الليبرالي ، صدر هذا القانون لينهي تخصص البنوك ويوسع مجالات عملها دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي.

حاليا يضم ما يقارب 300 وكالة بعدما كانت 140 في بدايته ، فهو عبارة عن شركة حدد مقرها دج33,000,000,000 الاجتماعي بالجزائر العاصمة ومدتها 99 سنة ، ومساهمة برأس مال قدره بالإضافة إلى شبكته الواسعة من المراسلين الأجانب ، ومن جهة أخرى فقد أدخل بدر في سبتمبر 2001 مفهومه الجديد في وكالته وهو مفهوم البنك النموذجي للخدمة المشخصة التي تقتصر على

بنك البدر فقط رغم أن مفهوم البنك النموذجي معروف من قبل ، وتم تطبيق هذا المفهوم في 40 وكالة و عمم على كامل .2005 الشبكة مع نهاية سنة.

ومنذ جانفي 2004 أصبحت حوسبة وسائل الدفع شيء بديهي في بنك بدر ، إذ أن نظام يسيرات الذي أنشأ من طرف تقنين جزائريين ، يسمح بتحصيل الصك في مدة48 .

2)- تطورات بنك البدر :

ونوجز مشواره التاريخي في ثلاث مراحل

- المرحلة الأولى: 1982- 1990:

كبداية لأي نشاط أهتم البدر بتحقيق هدفه الأول و الوحيد وهو إثبات وجوده في تخص المسدى إليه ضمن العالم الريفي ، وقد بادر بفتح العديد من الوكالات في أشهر المناطق الفلاحية وكان هذا الاختصاص منصوص عليه فيما يعرف بالاقتصاد المخطط إذ على كل بنك عمومي الاختصاص في قطاع حيوي عام وبكل جدارة أستطاع بنك بدر اكتساب السمعة العالمية في ميدان تميل القطاع الزراعي و الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية.

المرحلة الثانية: 1991-1999:

كما ذكر سابقا بموجب صدور قانون 10/90 الذي ينص على نهاية فترة التخصص وبداية فترة التوسع و الانفتاح وككل البنوك استطاع أن يدخل هذه المرحلة من بابها الواسع فبدأ بإدخال التيكنولوجيا الخاص بالعمليات التجارية الدولية وفي سنة 1992 وضع برمجيات المعلوماتية.

ففي1991 طبق نظامSwiftالخاص بالعمليات التجارية الدولية و في سنة 1992 وضع برمجيات "progicial sybu"بفروعه لتسهيل العمليات البنكية ، لتسيير القرض ,تسير عمليات الصندوق و المودعات و الفحص عن بعد لحساب العملاء. وعرفت سنة 1992 كذلك إدخال المعلوماتية على كل العمليات التجارية و الخارجية.

3) نشأة وكالة عين تموشنت :

تأسست وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لعين تموشنت بموجب مرسوم 106/ 82المنشئ لبنك الفلاحة و التنمية الريفية في 13 مارس 1982 و هي إحدى وكالات البنك الوطني الجزائري المتنازل عنها طبقا للمادة 61 من المرسوم أعلاه وهي تابعة للمجمع الجهوي للاستغلال و يرمز له ب: 051 ويضم:

-وكالة بني صاف 516

-وكالة حمام بوحجر 769

-وكالة المالح 768

-وكالة العامرية 770

بدأت الوكالة في النشاط و التعامل في مختلف الزبائن بواسطة وسائل بسيطة ساعية إلى التطوير وتحسين معاملاتها من خلال تطوير وسائلها من مستخدمين و أجهزة الإعلام الآلي و هي تضم 14 موظف يشرف عليهم المدير ، بالإضافة إلى حارسين و منظفة.

* إن وكالة عين تموشنت 772 هي من الوكالات تلعب دورا هاما خاصة و إنها لا تخضع للمنافسة و التي تقع بمركب طريق وهران.

4) -التسيير الإداري للوكالة (الخلية الإدارية):

يشرف مدير الوكالة باعتباره المسؤول الأول ، والموظف الأعلى درجة على مستوى الوكالة ، وعلى جميع المصالح داخل الوكالة ، و يعمل على السير الحسن لها, وقد أسندت له عدة صلاحيات فهو يمارس السلطة السليمة على موظفيه و يقوم بالتنشيط و التنسيق بين مصالحه، وينفذ كل القرارات الصادرة عن المديرية الفرعية و السياسة العامة المسطرة من قبل المدرية العامة .

وتجدر الإشارة إلى إن المدير يعين من طرف الرئيس المدير العام، كما أن له الحق في الاستقالة من منصبه، وقد تم استقالته في حال ارتكابه لمخالفة تتمثل في فضيحة مالية وأخلاقية من طرف المدير العام أو الخفض في درجته.

ويساعد المدير في تأدية مهامه أمانة باستلام البريد و الطرود الصادرة و الواردة ويقوم بتسجيلها كما النصوص ذات الطابع القانوني و تسليمها للمدير، إلى جانب هذا فهو مكلف بكتابة وضع كل الوثائق الخاصة بالوكالة.

المطلب الثاني :أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وهيكلها التنظيمي

01- الأهداف:

باعتبار بنك BADR بنك تجاري يسعى لتحقيق الأرباح من جهة وتحقيق أهدف إقتصادية عامة في مقدمتها دفع التنمية من جهة أخرى فإن أهم أهدافه تتمثل فيما يلي:

- يهدف إلى زيادة الإستثمارات في المجال الفلاحي مع تطوير المنتجات الغذائية، وكذلك مساعدة الفلاح على تقدير منتوجه خارج حدود الوطن.
- يعمل على تحسين الخدمات المقدمة للعملاء، وذلك في ظل المنافسة بين البنوك ، خاصة بعد الإنفتاح الذي عرفه الإقتصاد الجزائري ، وكذلك الخوصصة.
- يسعى إلى إيجاد سياسة تكون أكثر فعالية مع جميع الموارد.
- يهدف إلى ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل وتسيير أحسن.
- يسعى البنك إلى تطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل فيها وفقا لمخططات التنمية خاصة بعد العشرية السوداء التي تسببت في النزوح الريفي.

2- الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية:

DIRECTION GENERALE ADJOINTE / ADMINISTRATION ET MOYENS
DIRECTION DES RESSOURCES HUMAINES
BADR
INDICE 768
CRE Ain Timouchent
ALE EL- Malah
DIRECTEUR
SECRETARIAT
BACK OFFICE
SUPERVISEUR
MOYENS DE PAIEMENTS
CREDIT
COMMERCE EXTERIEUR
COMPTABILITE
JURIDIQUE
ADMINISTRATION
POLE TRANSACTION
CHEF DE SERVICE
CAISSE PRINCIPALE
SERVICE RAPIDE
COMPTA VERSEMENT
FRONT OFFICE
SUPERVISEUR
ACCUEIL & ORIENTATION
CHARGE DE CLIENTELE

المبحث الثاني: دراسة قرض لمؤسسة.

المطلب الأول :ملف القرض.

يمول بنك الفلاحة و التنمية الريفية عدة قطاعات أبرزها :

- قطاع الزراعة

- قطاع الصيد البحري كإنشاء مزارع لتربية المائيات, تصليح القوارب, اقتناء شباك و عتاد الصيد البحري....

1- التعريف بملف القرض :

المؤسسة" X" مؤسسة خاصة ذات طابع عائلي ناشطة في مجال الصناعة الغذائية الذي ينتمي إلى قطاع الزراعة انشات في 1975 و تطورت مع مرور الزمن إلى غاية 2000 حيث انفتحت و أصبحت متخصصة في صناعة الأعلاف الحيوانات . في 2018 أرادت الانفتاح في مجال أعلاف الدواجن لهذا تقدمت بطلب قرض استثماري.

2-مكونات ملف القرض :

الاستفادة من قرض استثماري يجب تكوين ملف و إرفاقه بالوثائق و لدينا حالتين في حالة الاستفادة من القرض الأول مرة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية أو إعادة الاستفادة.

2-1- الوثائق الإدارية:

2-1-1 الاستفادة من القرض لأول مرة:

-طلب قرض موقع من طرف العميل .

-شهادة عدم الانتساب الضمان الاجتماعي للأجراء CNAS ,صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS .

-شهادة عدم الإخضاع للضريبة .

-نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.

-نسخة من البطاقة المهنية(بطاقة الفلاح,بطاقة الصياد,بطاقة حرفي).

2-1-2-إعادة الاستفادة من القرض:

-طلب قرض موقع من طرف العميل.

-تحديث لشهادة عدم الانتساب بالنسبة CNASل وCASNOSوصندوق التامين على العطل و سوء الأحوال الجوية.CACOBATH

-تحديث لشهادة الإخضاع للضريبة.

-نسخة من بطاقة المهنية(بطاقة الفلاح,بطاقة الصياد,بطاقة الحرفي).

2-2-دراسة ميدانية:

2-2-1-دراسة السوق: تعتبر دراسة السوق إحدى أهم المراحل التي يجب أن يمر بها المشروع قبل البدء في التنفيذ و التعرف علي الفجوات الموجودة في السوق و التي لم ينتبه المنافسون إليها و هذا لما يعطى مكانا متميزا للمنتج في السوق.

2-2-2-دراسة المستهلك: وهذه الدراسة تهدف إلى دراسة احتياجات المستهلكين و خصائص و اهتمامات الشريحة أو الشرائح التي سوف تشتري هذا المنتج(أعلاف الدواجن).

- تحديد حجم الطلب على المنتج الذي سيتم تقديمه.
- اكتشاف اتجاهات جديدة داخل السوق لم تكن معروفة من قبل.

2-2-3-دراسة المنافسة:

-تحديد نقاط القوة الرئيسية على سبيل المثال السفر .

-تحليل المعلومات حول المنافسة و السوق و البيئة المحيطة به مما يساعد المسوقين في فهم السوق ووضع خطط عمل ناجحة.

-دراسة المنافسين يساعد في وضع التطور للخطوات القادمة في المستقبل من حيث التوسع.

المطلب 2 : التحليل المالي لملف قرض الاستثمار.

1-التحويل من الميزانية المحاسبة إلى الميزانية المالية:

*الميزانية المحاسبة :

ميزانية المؤسسة x لسنة 2018

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الغير جارية:		الأموال المملوكة:	230.000
الأراضي	20.000	رأس المال	150.000
المباني	100.000	الاحتياطات	80.000
المعدات و الأدوات	45.000	الالتزامات	370.000
تثبيتات عينة أخرى	35.000	ديون طويلة الأجل	170.000
		اقتراضات لدى مؤسسات القرض	170.000
مجموع الأصول الغير الجارية	200.000	ديون قصيرة الأجل	200.000
الأصول الجارية:		موردو المخزونات و الخدمات	200.000
الزبائن	45.000		
البضائع	50.000		

مواد أولية	105.000		
بنوك الحسابات الجارية	100.000		
الصندوق	100.000		
مجموع الأصول الجارية	400.000		
المجموع العام للأصول	600.000	المجموع العام للخضوم	600.000

*الميزانية المالية :

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	200.000	الأموال الدائمة:	400.000
الأموال المتداولة	400.000	-أموال خاصة	230.000
		-ديون طويلة الأجل	170.000
		ديون قصيرة الأجل	200.000
المجموع	600.000	المجموع	600.000

2-التحليل بواسطة المؤشرات المالية :

*رأس المال العامل:

FR: هامش أمان يبحث قدرة المؤسسة على التسديد.

FR= الموال الدائمة—الاموال الثابتة. } من أعلى الميزانية

FR= 400.000—200.000 =200.000.

FR= الأصول المتداولة —ديون قصيرة الأجل. } من أسفل الميزانية

.200.000 −400.000 =FR

.200.000 =FR

FR موجب يعني أن الأصول المتداولة تغطي الديون قصيرة الأجل و هذا يعد هامش أمان للمؤسسة يدل أن المؤسسة قادرة على تسديد استحقاقتها .

*الاحتياج لرأس المال العامل:

BFR: احتياجات الدورة – موارد الدورة.

-احتياجات الدورة : الأموال المتداولة ما عدا القيم الجاهزة.

-موارد الدورة : ديون قصيرة الأجل .

.200.000 – 400.000 =BFR

.200.000 =BFR

BFR موجب يعني أن الأموال المتداولة تغطي الديون قصيرة الأجل أي ا المؤسسة تستطيع مواجهة ديونها المستحقة أثناء دورة الاستغلال.

*الخزينة :

BFR-FR.:TR

.200.000 – 200.000:TR

0:TR

- يعني أن رأس المال العامل و احتياج رأس المال العامل متساويين ,وهذا يدل على توازن مثالي لان المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات التمويل و في نفس الوقت لا تتوفر على أموال سائلة ستجمد إن وجدت.

3- التحليل باستخدام النسب المالية :

1.3- نسب التوازن الهيكلي :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{القيم الثابتة}}$$

$$\frac{400.000}{200.000} = 2$$

اكبر من 1 و هذا يدل على أن الموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة للمؤسسة و بالتالي تكون المؤسسة في أمان.

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الاصول الثابة}}$$

$$\frac{230.000}{200.000} = 1.15$$

يعني أن المؤسسة تعتمد في تمويل استثماراتها على إمكانياتها الخاصة و هذا ما يساعد البنك في إعطائها قرض في حال أنها التجات إليه لان هذه النسبة تدل على أن المؤسسة تستطيع تسديد قروضها عند حلول آجال استحقاقها.

2.3- نسبة المديونة :

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

$$\frac{230.000}{370.000} = 0.62$$

نسبة الاستقلالية المالية اكبر من 0.5 يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا و أنها تستطيع الحصول على قروض .

3.3- نسبة السيولة :

نسبة السيولة المتداولة = الاصول المتداولة / الخصوم المتداولة

$$\frac{400.000}{200.000} = 2$$

يعني أن المؤسسة تغطي التزاماتها بمرتين أي أن حجم الأصول يغطي حجم الخصوم بمرتين

4-قرار منح القرض :

بعد تحليل الميزانية تحصلنا على :

FR موجب أي أنه يمثل هامش أمان يمكن المؤسسة من تمويل أصولها المتداولة من جهة ويضمن لها سداد ديونها قصيرة الأجل من جهة أخرى.

BFR موجب هذه الحالة تدل على أن المؤسسة غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

TR معدوم يعني أن رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل متساوين ،وهذا يدل على توازن مالي مثالي لأن المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات التمويل وفي نفس الوقت لا تتوفر على أموال سائلة ستجمد إن وجدت.

- نسبة التمويل الدائم موجبة و هذا يعني أن رأس المال العامل موجب وبالتالي الهيكل المالي للمؤسسة في وضعية توازن مالي دائم وهي الوضعية المثلى.
- نسبة الاستقلالية المالية اكبر من 0.5 و بالتالي المؤسسة مستقلة ماليا.

* بعد الاطلاع على النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل الحالة المالية للمؤسسة الطالبة للقرض تبين أن نسبها ايجابية و لا يوجد أي عائق من منحها القرض و بالتالي قررت مصلحة القرض لبنك الفلاحة و التنمية الريفية الموافقة على الطلب المقدم من طرف العميل .

خـــاتـــمة :

يستخدم البنك التحليل المالي كوسيلة أساسية للتنبؤ بقدرة المؤسسة الطالبة للقرض على سداد ديونها عند تاريخ الاستحقاق و كذا معرفة نقاط قوة و ضعف هذه المنشاة إذن قرار منح القرض الناجح يعتمد على تحليل مالي دقيق و هذا ما لمسناه في هذا الفصل من خلال دراستنا لملف طلب قرض استثمار بوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الذي تم فيه استعمال النسب المالية و تحليل نتائجها للتعليل على القرار المأخوذ من طرف لجنة القرض للوكالة.

إذن من خلال دراستنا الميدانية نستنتج أن التحليل المالي يمكننا من دراسة الحالة المالية للمؤسسات و هو أيضا وسيلة لدراسة القرض و منحه فقرار القرض الناجح و السديد هو الذي يسبقه تحليل مالي دقيق من طرف البنك و بالتالي الفرضيات المطروحة صحيحة و مؤكدة.

الخاتمة

الخـــاتمـــــة :

إن للتحليل المالي أهمية بالغة باعتباره من الركائز الأساسية و أداة جوهرية لأي مؤسسة فهو الذي يحدد المركز المالي لها و يبرز الوضع المالي للعميل أو المؤسسة الطالبة للقرض و قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنك المقرض.إذن فهو الذي يطمأن البنك عندما يقبل منح قرض معين حيث يستعمل البنك التحليل المالي بدرجة كبيرة لأنه يرشده إلى اتخاذ قرارات سليمة و يعتبر كوسيلة تنبؤية منتهجا إجراء تعديلات على الميزانية المحاسبية للحصول على الميزانية المالية حتى يتسنى له تطبيق أدوات التحليل المالي على هذه الأخيرة.

على اثر هذا المضمون قمنا بطرح إشكالية أهمية و دور التحليل المالي في عملية اتخاذ قرار منح القرض لدى البنك.

و للإجابة عليها قمنا بوضع فرضيات البحث التالية:

- التحليل المالي يمكننا من دراسة الحالة المالية للمؤسسات
- ترتكز البنوك على التحليل المالي لدراسة ملف طلب القرض وقرار منحه
- قرار القرض الناجح و السديد هو الذي يسبقه تحليل مالي دقيق من البنك.

لدراسة الفرضيات السابقة قمنا بتقسيم العمل إلى ثلاث فصول :

تطرقنا في الفصل الأول إلى تعريف التحليل المالي, أهميته و من يستفيد منه و كذا علاقة المحاسبة بالمالية, أيضا تعرضنا إلى أدوات التحليل المالي و التي تساعد في معرفة وضعية المؤسسة.

في الفصل الثاني قدمنا كل من البنوك و نشأتها ,و القروض و مصادرها وصولا إلى سياسة الإقراض و مكوناتها.

أما في الفصل الثالث و الأخير قمنا بدراسة حالة ملف قرض ببنك الفلاحة و التنمية الريفية حيث تعرفنا على هذا الأخير و أهدافه , بعدها درسنا قرض لمؤسسة و تطبيق أدوات التحليل المالي على ميزانيتها للتعرف على حالتها المالية و قدرتها على تسديد القرض.

من خلال دراستنا استنتجنا إثبات صحة الفرضيات المذكورة سابقا إذ أن:

– التحليل المالي هو وسيلة تمكننا من دراسة الحالة المالية للمؤسسات عن طريق تطبيق أدوات التحليل المالي المتمثلة في حساب النسب ذات الدلالة المالية للمؤسسة.

– ترتكز البنوك على التحليل المالي فهو أداة مؤثرة في قرار منح القرض إذ انه يبين قدرة العميل على التسديد من عدمه.

– القرض الناجح هو الذي يسبقه التحليل المالي الدقيق من طرف البنك و هذا لمعرفة قدرة سداد المؤسسة لديونها من عدمها والوقت المستغرق لذلك أيضا ربحية المشروع من عدمه إلى جانب إمكانية استمراره.

الاقتراحات و التوصيات:

–التركيز على التحليل المالي في ترشيد القرارات التمويلية و العمل على تطوير أساليبه من قبل البنوك بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية .

–متابعة المشاريع الممولة و فرض الرقابة عليها و السهر على مراقبة مردوديتها من اجل دفع مستوى الاستثمار .

–توفير التسهيلات و الإجراءات الإدارية لطالبي القرض و توفير الظروف الملائمة لاستقبالهم و التكلف بهم .

–تطبيق التقنيات الجديدة في منح القروض كبطاقة القرض.

–تحديث و تطوير البنوك.

المراجع

الكتب باللغة العربية

1- ا .مصطفى الشيخ التحليل المالي الطبعة الأولى 2008

2- ا.عبد الرحمان عطية , المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي , دار النشر جيطلي

3- أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات و متغيرات المعاصرة على القطاع المعرفي و دور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.

4 - أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة الطبعة الثانية 1996

5- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2007،

6- الدكتور دريد كامل آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة،.

7- بوشاشي بوعلام ,المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال, دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ,الجزائر 1997

8- بخزار يعدل فريدة، تقنيات التسيير المعرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر،2005

9- حسين سمير عشيش , التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الاقراض و التوسع النقدي في البنوك ,مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع الاردن 2010

10- حسن محمد الكامل التحليل المالي دار الجامعية للنشر الاسكندرية مصر 1986

11- خلدون ابراهيم شريفات . ادارة و تحليل مالي دار وائل للنشر عمان الاردن 2001

12- د.اسامة عبد الخالق الانصاري الادارة المالية

13- د.لقليطي الاخضر , دراسات في المالية و المحاسبة ,دار حميثرا للنشر و الترجمة

14- د.محمد سلمان سلامة ,الادارة المالية العامة, دار المعتز للنشر و التوزيع

15- د. دريد كامل آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة.

16- سليمان بوذياب، اقتصادية النقود و البنوك، المؤسسات الجامعية للنشر و التوزيع بيروت.

الطبعة الثالثة، 2006 للنشر، وائل إدارة البنوك، زياد رمضان،

17- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية

18- طاهر حيدر حيران، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر و التوزيع

19- عبد المعطي رضا رشيد ,محفوظ احمد جودة ,إدارة الائتمان ,دار وائل للطباعة و النشر عمان 1999

20- عبد العزيز عبد الرحمان سليمان لتمويل و الإدارة المالية, السودان, منشورات جامعة السودان 2005,

21- عبد الغفار حنفي .أساسيات الاستثمار و التمويل .الدار الجامعية الإسكندرية

22- عبد الله الطاهر، النقود و البنوك، مركز يزيد للنشر، الطبعة الثانية الأردن

23- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إراداتها، الدار الجامعية للطبع

24- فلاح حسين الحسني ،مؤيد عبد الرّحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل ،الطبعة الرابعة 2008.

25- محمد صالح الحناري ,عبد الفتاح عبد السلام,المؤسسات المالية البورصة و البنوك التجارية

26- مدحت العيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء للطباعة و النشر الطبعة الأولى،2007.

27- منير شاكر محمد , التحليل المالي مدخل صناعة القرارات المالية ,دار وائل للنشر ,عمان 2005

28- منير ابراهيم هندي ,ادارة الاسواق و المنشات المالية,منشاة المعارف مصر,2002

29- مدحت صادق,ادوات و تقنيات مصرفية ,دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع القاهرة 2001

30- ناصر دادي عدون , مراقبة التسيير و التحليل المالي ,دار المحمدية ,2000,

31- ناصر دادي عدون " تقنيات مراقبة التسيير – التحليل المالي – الجزء 1 " دار الهدية العامة 1998،

32-هيثم الزغبي . ادارة التحليل المالي. دار الفكر 2000

الكتب بالفرنسية :

1-stephon griffiths, gestion financière, édition chihab, alger , 1996

المحاضرات:

1-محاضرة الاستاذ حولية , مقياس تقييم المؤسسات.

المذكرات :

1- بنان سهام، منصوري كريمة ،تقنيات وإجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس 2009

2- بلعيد ذهبية ,خنيش نسيمة, القروض المصرفية و اجراءات التمويل , مذكرة لنيل شهادة اليسانس في العلوم الاقتصادية فرع نقود و مالية البويرة 2000

المجلات :

1-مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية العدد الاول مارس 2018 جامعة زيان عاشور الجلفة .

مواقع البحث:

1-https://bohotti.blogspot.com/2015/05/blog-post_169.html
2- https://www.youtube.com/watch?v=11tg1Z0BPR0
3- https://www.mouwazaf-dz.com/t1225-topic
4- https://mafaheem.info/?p=1813&fbclid=
5 - https://groups.google.com/forum/m/?fbclid=Iw
6- https://ae.linkedin.com/pulse-

7-موسوعة ويكيبيديا أطلع عليه يوم الجمعة 2020/02/28 على الساعة 19:05
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81_(%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84

الفهرس

الفهرس

الفصل الأول:التحليل المالي	
المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي .	02
المطلب الأول: ما هية التحليل المالي و الأطراف المستفيدة منه.	03
نظرة تاريخية عن التحليل المالي.	03
تعريف التحليل المالي .	03
الأطراف المستفيدة من التحليل المالي .	05
المطلب الثاني : معايير التحليل المالي و استخداماته.	06
معايير التحليل المالي.	06
استخدامات التحليل المالي.	07
المطلب الثالث: أهمية التحليل المالي في البنوك و أهدافه.	07
أهمية التحليل المالي.	07
أهداف التحليل المالي.	11
المبحث الثاني: علاقة المحاسبة بالمالية و التحليل المالي.	12

المطلب الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى المالية .	11
الميزانية المحاسبية.	12
الميزانية المالية.	16
جدول حساب النتائج.	20
المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي .	23
التحليل باستخدام النسب المالية.	23
التحليل بواسطة المؤشرات المالية.	27
الفصل الثاني:البنوك و القروض البنكية	
المبحث الأول : البنوك و القروض .	32
المطلب الأول: عموميات حول البنوك .	32
نشأة البنوك و تطورها عبر التاريخ.	32
تعريف البنوك.	33
أنواع البنوك.	34
وضائف البنوك	36

أهمية البنوك.	39
المطلب الثاني : خصائص القروض البنكية و مصادر تمويلها .	40
خصائص القروض البنكية.	40
مصادر القروض البنكية.	41
المطلب الثالث:أنواع القروض البنكية .	41
القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال.	41
القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار.	42
القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية.	45
المبحث الثاني: سياسة الإقراض .	45
المطلب الأول : مفهومها , مكوناتها و أهدافها .	45
مفهوم سياسة الإقراض.	45
مكونات سياسة الإقراض .	46
أهداف سياسة الإقراض.	48
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على سياسة الإقراض.	49
المطلب الثالث: الإجراءات اللازمة لطلب و منح القرض .	50

شروط منح القرض.	50
إجراءات منح القرض .	51
الفصل الثالث:دراسة حالة بنك الفلاحة التنمية الريفية	
المبحث الأول :مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية	56
المطلب الأول: نشأة و تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية	56
نشأة بنك البدر.	56
تطورات بنك البدر.	57
التسيير الإداري للوكالة.	58
المطلب الثاني : أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وهيكلها التنظيمي	59
أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية.	59
الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.	60
المبحث الثاني: دراسة قرض لمؤسسة	61
المطلب الأول :ملف القرض	61
دراسة ميدانية.	62

المطلب الثاني :التحليل المالي لملف قرض الاستثمار	63
التحويل من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.	63
التحليل بواسطة المؤشرات المالية .	64
التحليل بواسطة النسب المالية.	66

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
ACCUSE DE RECEPTION D'UN DOSSIER DE CREDIT

EL MALAH. , le

Groupe Régional D'Exploitation d'AIN TEMOUCHENT indice « 051 »
Agence Locale d'Exploitation d'EL MALAH indice « 768 »

☐ Reçu de: MR : (1)

☐ Pour le compte de : (2)

Nature du crédit sollicité : **Exploitation** **Investissement** ☐

Montant du crédit sollicité (s) :

Délai de réponse fixé pour le dossier :

30 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Agences ☐
35 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Régionaux ☐ √
45 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Centraux ☐

Cher client,

Le présent document vous permet de protester auprès, de la Direction du Réseau d'Exploitation (DRE) en cas de non réception de la réponse de la banque dans les délais fixés

Cordonnées de la direction :
* Téléphone / Fax : 021/69.85.05

Il est précisé que les délais de réponse ne commencent à courir qu'à partir de la réception de l'intégralité des documents et informations (y compris les compléments)

L'accusé de réception ne vaut aucun engagement, de quelque nature que ce soit, en matière d'octroi du crédit.

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

le Directeur
de l'Agence Local d'Exploitation

1. indiquer l'identité ou la raison sociale du demandeur du crédit
2. préciser l'identité de la société émettrice de la demande

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL ./

EL-MALAH LE :

GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION AT « 051»
A.L.E : EL-MALAH « 768 »

DESTINATAIRE
GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION AT 051

PROCES VERBAL DU COMITE DE CREDIT

N° DU

COMITE : A.L.E
EMPRUNTEUR :
ACTIVITE :
A.L.E : Agence EL MALAH « 768 »

POSITION DES COMPTES AU
CODE DE RISQUE [ ] -
N°COMPTE :

AUTORISATION PRECEDENTE			ENCOURS DES CREDITS		AUTORISATION SOLLICITEE		
TYPE DE CREDIT	MONTANT	ECHEANCE	TYPE DE CREDIT	MONTANT	TYPE DE CREDIT	MONTANT	ECHEANCE

GARANTIES DETENUES EN PORTEFEUILLE :

GARANTIES PROPOSEES :
- Expertise d'une embarcation de plaisance.

GARANTIES EXIGEES :
- Hypothèque de l'embarcation de plaisance.
- Assurance multirisque avec avenant de subrogation au profit de la BADR.
- Signature d'une chaîne de billets à ordre + convention de prêt. .

DECISION/AVIS DU COMITE DE CREDIT

Notre relation en sa qualité d'agriculteur nous sollicite pour un crédit bancaire à hauteur de DA destiné au financement de son projet d'agriculture

Vu le besoin exprimé par notre relation d'une part et dans le but de lancer ce produit bancaire d'autre part, nous émettons un avis favorable pour le financement de ce projet.

LE SERVICE CREDIT

LE DIRECTEUR D'AGENCE

ANNEXE N°5

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

"AUTORISATION D'ENGAGEMENT"

N°

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 33.000.000.000 دج س.ت. رقم 00 ب 001640 الجزائر العاصمة
المركز الرئيسي بالجزائر - 17 شارع العقيد عميروش

ORGANE DE DECISION (1): GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION D'AIN TEMOUCHENT "051" DATE DU COMITE. PV N°

STRUCTURE EMETTRICE: GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION D'AIN TEMOUCHENT "051"

EMPRUNTEUR: CONCESSIONNAIRE AGRICOLE INDIVIDUELLE . ACTIVITE: AGRICULTRE N° DE COMPTE

AGENCE DOMICILIATAIRE: ALE EL MALAH "768" GRE DE RATTACHEMENT: AIN TEMOUCHENT "051" COTE DU RISQUE EMPRUNTEUR:

GROUPE D'APPARTENANCE:

TYPE DE PRÊT OU DE CREDIT	MONTANT DA (4)	VALIDITE "5"	LIMITE UTILISATION "6"	DUREE AMORT "6"	DIFFERE PARTIEL "7"	DIFFERE TOTAL "7"	TAUX OU MARGE "7"	TAUX COMMISSION ENGAGET.

MONTANT CONCOURS DEFINITIF :.....POURCENTAGE SUBVENTION .....

GARANTIES BLOQUANTES :

RESERVES BLOQUANTES :

GARANTIES NON BLOQUANTES :

RESERVES NON BLOQUANTES

OBSERVATIONS:

"1" Indiquer le comité ayant pris la décision

Réf: AUT1

"2" indiquer la structure ayant émis l'autorisation

"3" indiquer le nom du groupe auquel appartient le client ,au sens de l'instruction 74/94 de la Banque d'Algerie ,et indiquer au verso l'engagement total du groupe

"4" lorsque le crédit doit servir à l'importation d'équipement,le montant en dinars est donné à titre indicatif,lors de la réalisation prendre en considération le cours du jour

"5" A servir pour les crédits à court terme ,à l'exception des crédits de campagne.

"6" A servir pour les crédits de campagne et les crédits d' investissement seulement.

"7" A servir pour les crédits d'investissement .

Signature (s) habilitée

P/LE DIRECTEUR DU GRE

LE S/DIRECTEUR SRP

LE S/ DIRECTEUR D'EXPLOITATION

ANNEXE N°5
"AUTORISATION D'ENGAGEMENT" (SUITE)

1. RAPPEL DES ENGAGEMENTS EN COURS:

Autorisation d'engagement [1]:

Comité de crédit[2]: GRE

TYPE DE PRÊT OU DE CREDIT	MONTANT DA (4)	VALIDITE "5"	LIMITE UTILISATION "6"	DUREE AMORT "6"	DIFFERE PARTIEL "7"	DIFFERE TOTAL "7"	TAUX OU MARGE "7"	TAUX COMMISSION ENGAGET.

(1) reprendre la date du dernier ticket d'autorisation

(2) le comité de crédit ayant sanctionné le dossier

2. Garantie détenues et comptabilisées

Nature	Valeur	observation (*)

(*) il y a lieu de préciser si la valeur de la garantie est évaluée sur la base d'une expertise réalisée par la banque

3. SITUATION FINANCIERE DU GROUPE D'APPARTENANCE

Designation	Engagements BADR		Engagemeents confréres (*)	observations
	Engagements BADR	Garanties		
Entreprise A				
Entreprise B				
Entreprise C				
Entreprise				
TOTAL GROUPE				

(*) a confirmer par la conslutation de la centrale des risques et des impayés

4. STRUCTURE DE FINANCEMENT (*)

Designation	autofinancement	concours bancaire	observation
Rubrique 1			
Rubrique 2			
TOTAL			

(*) Réservée aux crédits à moyen et long terme

الملخص

الملخص:

تطرقنا في دراستنا إلى دور التحليل المالي في قرار منح القرض و لتحقيق أهداف الدراسة و الإجابة على تساؤلاتنا اعتمدنا على جمع المعلومات حول التحليل المالي و دوره في المساعدة على اتخاذ قرار منح القرض للمؤسسة من خلال الأدوات الأكثر شيوعا في البنوك . حيث تم التوصل إلى الجانب النظري للدراسة أما الجانب العملي فقد اعتمد على دراسة تحليلية لقرض لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية . قمنا باستخدام المنهج الوصفي و التحليلي للوصول إلى أهداف هذه الدراسة و في الأخير توصلنا إلى مجموعة نمن النتائج و هي :

*يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة و أداة مساعدة في اتخاذ القرارات,و ذالك لمساهمته في تشخيص الحالة المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال استخدامه للنسب المالية .

*الاعتماد علي نتائج النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي في صنع القرار التمويلي لهذا المشروع .

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي-اتخاذ قرار منح القرض-النسب المالية .

The abstract:

-In our study we dealt with the role of financial analysis in the decision to grant the loan and to achieve the objectives of the study and answer our questions we relied on collecting information about financial analysis and its role in helping to make the decision to grant the loan to the institution through its most used and most common tools in banks. Where the theoretical side of the study was reached ,as for the practiacal aspect it depended on the analytical study of a loan at the bank of agriculture and rural developement (BADR).

-we used the descriptive approach and analysis to reach the goals of this study,which are :

1) financial analysis is an effective tool and an aid in making decisions,due to its contribtion to diognosing the financial condition of the economic institution through its use of financial ratio.

2) reliance on the results of the financial ratio and indication of the financial balance in making the financial approval for this project .

Key words : Financial analysis-make the decision to make the loan financial racios .